وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم مالية و محاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)
في العلوم الملية والمحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

التقييم الدوري للتثبيتات المادية كآلية للحفاظ على قيمة المؤسسة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمنتجات الفوسفاتSomiphos بتبسة

خلال الفترة: (2016/2014)

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

من إعداد الطالبتان:
- اليامنة نصري
- قميرة شابو

إشراف الدكتورة:
- ياسمينة عمامرة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عنان إسماعيل	أستاذ مساعد - أ-	رئيســـــــا
د. ياسمينة عمامرة	أستاذة محاضرة - أ-	مشرفا ومقررا
مراد بولحديد	أستاذ مساعد - أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

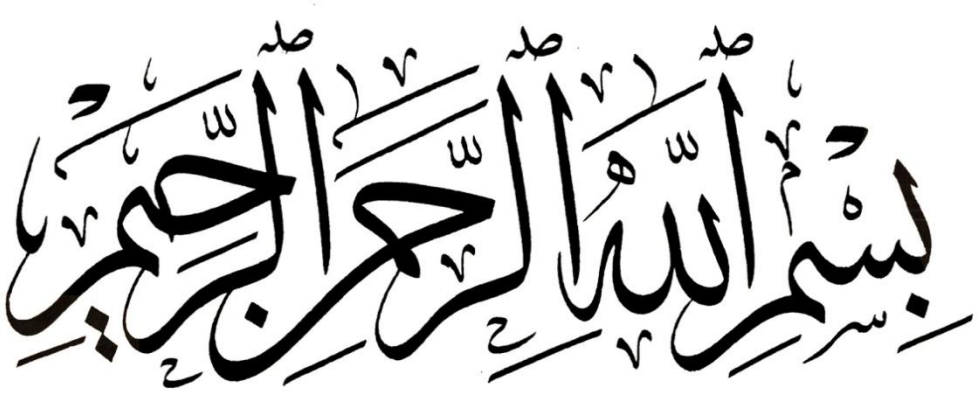

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَو أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مولانا فانصرنا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾سورة البقرة الآية "286"

شكر و عرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

واقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذة المشرفة: **الدكتورة عامرة ياسمينة**

"التي غمرتنا بكرمها ونصائحها وتوجيهاتها، وخاصة دعمها وتفهمها الكبيرين"

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة تبسة

إلى من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد ولو بكلمة، نصيحة، أو دعاء.

إهداء

أقدم عملي هذا خالصا لوجه الله تعالى راجية منه سبحانه أن يتقبله مني ويجعل ثوابه في صحيفة أعمالي.

إلى شفيعي يوم القيامة، وقرة عيني.....حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه عينا سهرت ويد تعبت، زرعت وحق لك الحصاد

أبي العزيز "**يوسف**" أطال الله في عمرك.

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وهي التي مشت في عروق دمي وقلبي ينبض بها

أمي الغالية "**فاطمة الزهراء**" أدام الله عليك صحتك ورعاك.

إلى الشمعة التي احترقت لتضيء لي طريق الأمل، إلى أحق الناس، أختي الغالية الشأن وعالية المكانة"**إسمهان**" حفظك الله.

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم، إليكم إخوتي الأعزاء "**فؤاد، هشام، عاطف**" حفظكم الله.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي، زوجة أخي الغالية "**حفصية**" حفظك الله.

إلى القلوب الطاهرة النقية والنفوس البرية، أبناء أخي "**معتز بالله، إياد**" حفظهم الله.

إلى الفوانيس المضيئة في قطار حياتي، **صديقاتي** كل باسمها.

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

إلى كل أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل طلبة دفعة ماستر "**مالية المؤسسة**" 2018.

وفي الأخير نسأل الله أن يجعلنا ممن يكثر ذكره وينال فضله ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته.

اليامنة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الغالي، أسكنه الله فسيح الجنان.

إلى من غمرتني دوما بحبها وحنانها، إلى من كان دعاؤها نورا يضيء كل شيء.

إلى أمي الغالية "**وردة**."، أطال الله في عمرها

إلى زوجي العزيز الذي قاسمني متاعب وصعوبات هذا العمل فكان سندي الأول و الأكبر ونعم العون.

إلى قرتا عيني: ابنتي "**تسنيم**"، وابني "**أيم**".

إل نبراس روحي التي شاركتني متاعب الحياة، وهي مثال للصبر والوفاء أختي الغالية "**سناء**".

إلى أعز الصديقات في العمل

إلى كل من قدم لي المساعدة والتوجيه من قريب أو من بعيد.

إلى كل زملائي في الدفعة ماستر مالية المؤسسة 2018.

إلى كل زملاء العمل.

قميرة

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية، مع التركيز على طريقة إعادة التقييم التي تعتبر من بين بدائل تقييم التثبيتات المادية، نظرا لأهميتها التي تحقق قابلية الاعتراف بالخسائر والأرباح المحققة، وبما تتميز به من موضوعية في تقييم التثبيتات المادية.

بعد استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع ودراسة العلاقات المترابطة للموضوع، فقد تم في الجانب الميداني للبحث الوقوف على واقع وآفاق ممارسة إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر من خلال استعمال أدوات دراسة الحالة من ملاحظة ومقابلة وتحليل مختلف الوثائق المتاحة والتي مست إحدى المؤسسات الاقتصادية المختارة (المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة خلال الفترة: 2014/2016)، الأمر الذي مكن من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التي اعتمدت في النهاية لتقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الموضوع.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن طريقة إعادة التقييم من الطرق المعتمدة والمهمة في التقييم المحاسبي للتثبيتات المادية، لذلك وجب تطبيقها من أجل أن تعكس القوائم المالية صورة صادقة عن نتائجها ووضعيتها المالية.

الكلمات المفتاحية: التقييم الدوري للتثبيتات المادية، المحافظة على رأس المال، إعادة التقييم، مؤسسة مناجم الفوسفات.

Abstract

This research aims to highlight the importance of periodic evaluation of physical fixations, focusing on the method Revaluation, which is one of the alternatives to assessing physical fixations, is important because it achieves recognition Losses and realized profits, and its objectivity in assessing physical fixations.

After reviewing the theoretical and conceptual framework of the subject and studying the interrelated relations of the subject, In the field of research, the reality and prospects of the re-evaluation of physical installations in Algeria were examined Through the use of case-study tools to observe, interview and analyze the various available documents that have been developed One of the selected economic institutions (National Phosphate Mines Corporation) during the period 2014-2016, which enabled the testing of the hypotheses and the conclusions that were finally adopted to make suggestions and recommendations on the subject.

The research reached a number of results, the most important of which is that the method of re-evaluation of the methods adopted The task is to assess the accounting of material installations and should therefore be applied in order to reflect the financial statements A true picture of its results and financial status.

Keywords: *Periodic evaluation of physical fixations, capital preservation, revaluation,* Phosphate Mines Corporation.

الفهرس

الفـهـرس العام

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	**I**
قائمة المحتويات	**III**
قائمة الجداول والأشكال	**VI**
قائمة الصيغ الرياضية	**VIII**
مقدمة	**أ-ه**
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول:الأدبيات النظرية	**03**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول قيمة المؤسسة	**03**
أولا: مفهوم قيمة المؤسسة	**03**
ثانيا: مداخل تحديد القيمة في المؤسسة	**04**
ثالثا: مؤشرات خلق القيمة في المؤسسة	**05**
رابعا: طرق تقييم المؤسسة	**08**
المطلب الثاني: الإطار العام للتثبيتات المادية	**13**
أولا: مفهوم التثبيتات المادية	**13**
ثانيا: تقييم التثبيتات المادية	**14**
ثالثا:إعادة تقييم التثبيتات المادية	**18**
المطلب الثالث: علاقة التقييم الدوري للتثبيتات المادية بالمحافظة على قيمة المؤسسة	**20**
أولا: المحافظة على رأس المال	**20**
ثانيا: الدخل بين المحاسبي والحقيقي	**22**
ثالثا: القوائم المالية وعلاقتها بإعادة تقييم التثبيتات المادية	**25**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	**26**
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	**26**
المطلب الثاني: الدراسات الدولية	**30**
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	**33**

خلاصة	**35**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة	**38**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**38**
أولا:مصادر جمع البيانات	**38**
ثانيا:عينية الدراسة	**39**
ثالثا: أداة الدراسة	**39**
المطلب الثاني: تقديم عام للمؤسسة الوطنية مناجم وفوسفات Somiphos–تبسة–	**40**
أولا: مفهوم مؤسسة مناجم وفوسفات	**40**
ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات somiphos	**43**
ثالثا: طبيعة نشاط مؤسسة مناجم الفوسفات وعلاقاتها	**46**
المطلب الثالث: تحليل تثبيتات المؤسسة خلال الفترة (2014–2016)	**48**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**51**
المطلب الأول: تقييم تثبيتات المادية (آلة) لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–	**51**
المطلب الثاني: تصور نموذج إعادة تقييم الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–كآلية للمحافظة على قيمة أصول المؤسسة	**54**
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	**57**
خلاصة	**59**
خاتمة	**61**
قائمة المصادر والمراجع	**67**
الملاحق	**i i i _i**

قائمة
الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه اختلاف بين الدخل العادي والدخل الشامل	23
02	المقابلات التي أجريت في مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تبسة	39
03	عدد الدوائر التابعة لمديرية المالية والمحاسبة	39
04	عرض مديريات مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS	44
05	عرض دوائر مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS	45
06	علاقة مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS بالمحيط الخارجي	47
07	مقارنة التثبيتات للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات –تبسة– للفترة (2014–2016)	48
08	مخطط اهتلاك الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–(من سنة 2000 إلى سنة 2018)	51
09	مخطط اهتلاك الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– بعد إعادة التقييم للفترة (من 2000 إلى 2018)	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطورات إنشاء القيمة	05
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS–تبسة–	43
03	نشاط مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS–تبسة–	46

قائمة
الصيغ الرياضية

رقم المعادلة	عنوان الصيغة الرياضية	الصفحة
01	التدفق النقدي للعائد للاستثمار	06
02	الربح الاقتصادي	07
03	خلق القيمة البورصية أو القيمة السوقية المضافة	08
04	العائد الكلي للمساهم	08
05	قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية	09
06	قيمة المؤسسة وفق طريقة المعتمدة على رسملة الأرباح	09
07	قيمة المؤسسة وفق طريقة المعتمدة على تحيين الأرباح، إذا كانت الأرباح ثابتة	10
08	قيمة المؤسسة وفق طريقة المعتمدة على تحيين الأرباح، إذا كانت الأرباح مختلفة من سنة إلى أخرى	10
09	قيمة المؤسسة وفق الطرق المعتمدة على التوزيعات	10
10	نموذج النمو الصفري	11
11	نموذج النمو الثابت	11
12	تبسيط نموذج النمو الثابت	11
13	نموذج النمو المتعدد	11
14	قيمة المؤسسة وفق الطريقة المعتمدة على القيمة الحالية للتدفق النقدي	12
15	قيمة المؤسسة وفق طريقة المعتمدة على رسملة التدفق النقدي	12
16	شهرة المحل GOOD WILL	13
17	القيمة المحاسبية للأصل وفق طريقة التكلفة	18
18	القيمة المحاسبية للأصل وفق طريقة إعادة التقييم	18
19	معامل إعادة التقييم	19
20	الدخل محاسبيا	22
21	الدخل الاقتصادي	24
22	قيمة الآلة بعد إعادة التقييم	55
23	الاهتلاك المتراكم بعد إعادة التقييم	55
24	الاهتلاك بعد إعادة التقييم	55

مقدمة

توطئة

عرفت المحاسبة منذ نشأتها عدة تطورات، ففي البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد مركزها المالي ونتيجتها الصافية، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة والظروف والأحداث التي أثرت عليها، ثم معالجتها من أجل إعداد وعرض القوائم المالية لذا أصبح يعبر عن المحاسبة بوظيفتين أساسيتين: وظيفة التقييم ووظيفة التوصيل المحاسبي، ويمكن القول أن هناك تكامل بين هاتين الوظيفتين، حيث يتم الإفصاح المحاسبي عن نتائج عملية التقييم، بغرض تحقيق الهدف الرئيسي للمحاسبة وهو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

يعد تقييم التثبيتات المادية من الأمور الصعبة نظرا لتعدد طرق ومداخل التقييم واختلاف النتائج المتحصل عليها من طريقة لأخرى، كما أن المفاضلة بين هذه الطرق والمداخل يطرح عدة مشاكل ترتبط بما يعرف في المحاسبة بأخطاء القياس وأخطاء التوقيت من جهة، واختلاف درجة موضوعية هذه البدائل وإمكانية التحقق منها من جهة أخرى، وأيضا درجة تمثيلها للواقع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

مهما تعددت طرق ومداخل تقييم التثبيتات المادية، إلا أن استخدامها من طرف الإدارة المالية أو قسم المحاسبة في المؤسسة يبقى مرهونا بالتعليمات الصادرة عن السلطات الوصية، وذلك من خلال النظام المحاسبي المعتمد، الذي يوجه العمل المحاسبي للمؤسسة. وبالتالي فإن قيمة التثبيتات المادية مرتبطة بشكل أساسي بطبيعة النظام المحاسبي، من خلال القواعد والمبادئ والإجراءات التي يرتكز عليها، والمستخدمة لمعالجة المعلومات المحصل عليها من الواقع المادي والمالي للمؤسسة، بغرض إعداد القوائم المالية، فتغير إحدى هذه القواعد أو المبادئ أو الإجراءات سوف يؤدي إلى تغييرات على عدة مستويات، إلا إذا كان هناك تغيير في النظام المحاسبي بكامله فهذا يعني تغييرا جوهريا في القوائم المالية.

إن إعادة تقييم التثبيتات المادية بالزيادة (فائض القيمة) مازال محل خلاف بين المحاسبين في دول مختلفة، فبالنسبة للجزائر فقد سمح النظام المحاسبي المالي SCF للوحدة الاقتصادية إمكانية تقييم التثبيتات المادية بعد إدراجها الأولي في الحسابات بتكلفتها التاريخية بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم، وتعتبر عملية إعادة التقييم عملية دورية تتم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المادية اختلافا كبيرا

عن قيمتها السوقية بتاريخ الإقفال، كما تصحح مجموع الاهتلاك بتاريخ إعادة التقييم بما يتناسب مع القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيت، وتهدف هذه العملية إلى الحصول على معلومات أكثر شفافية وواقعية.

إشكالية البحث

بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر، سيتم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف يساهم التقييم الدوري للتثبيتات المادية في الحفاظ على قيمة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة خلال الفترة: (2016/2014)؟

من أجل توضيح الإشكالية السابقة وتبسيطها، سوف يتم طرح جملة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- هل المحافظة على قيمة المؤسسة تتطلب عملية التقييم الدوري لتثبيتاتها؟
- هل تساهم طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية في المحافظة على قيمة المؤسسة؟
- هل إعادة تقييم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة توفر معلومات مالية ملائمة للمؤسسة؟
- هل يمكن تطبيق طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–؟

فرضيات البحث

تدفع هذه التساؤلات إلى تقديم فرضيات تكون بمثابة أجوبة محتملة يتطلب التأكد من صحتها أو نفيها، والتي تأتي على النحو التالي:

- يعتقد أن قيمة المؤسسة يتم المحافظة عليها انطلاقا من التقييم الدوري لتثبيتاتها المادية باعتبارها من بين البنود المهمة ضمن أصول المؤسسة؛
- يمكن أن تساهم طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية في المحافظة على قيمة المؤسسة؛
- تعتبر إعادة تقييم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة لا توفر معلومات مالية ملاءمة للمؤسسة؛

- إمكانية تطبيق طريقة إعادة التقييم التثبيتات المادية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية وعلاقاته بالمحافظة على قيمة المؤسسة، مع التركيز على طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية، وذلك من خلال تطبيقها على التثبيتات المادية لمؤسسة مناجم الفوسفات، وتوضيح مختلف الآثار الناجمة عن هذه الطريقة على القوائم المالية، وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في الفائدة العلمية التي يقدمها من خلال الدراسة النظرية لقيمة المؤسسة وكيفية الحفاظ عليها من خلال تقييم تثبيتاتها المادية، بالإضافة إلى تحديد الإطار العملي لعملية التسجيل المحاسبي لعملية إعادة التقييم وكيفية مراجعة الاهتلاكات حتى تتساوى القيمة الصافية للتثبيتات المعاد تقييمها مع قيمتها العادلة بتاريخ إعادة التقييم، وكذلك توضيح أثرها على القوائم المالية.

دوافع اختيار البحث

تم اختيار موضوع هذا البحث بناء على جملة من الاعتبارات نوجز منها:

- توافقه مع التخصص المدروس؛

- الأهمية التي يحظى بها موضوع تقييم التثبيتات في المحاسبة؛

- أهمية طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية كإحدى البدائل المتاحة لتقييم التثبيتات المادية.

حدود البحث

وتتمثل حدود البحث في ما يلي:

- **الحدود العلمية :** من بين أصناف تثبيتات المؤسسة المعنوية، المادية والمالية، تم تركيز الدراسة على التقييم الدوري للتثبيتات المادية باعتبارها أصول ملموسة وتوفرها في المؤسسة محل الدراسة.

- **الحدود المكانية:** انحصر البحث على المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات –تبسة–، التي كانت معلوماتها المالية محل دراستنا.

- **الحدود الزمانية:** أجري هذا البحث في المؤسسة حول القوائم المالية للفترة (2016/2014)، أما بالنسبة للدراسة الميدانية امتدت من 20 فيفري إلى05 أفريل2018 في المؤسسة.

منهجية البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث والإجابة على الأسئلة التي تم طرحها، بهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة، تم استخدام مناهج حتمتها طبيعة البحث من حيث كونها نظرية وميدانية في نفس الوقت، حيث سنعتمد على توظيف المنهج الوصفي كمنهج رئيسي، واستخدام منهج دراسة حالة مستمدة من حقائق واقعية من المؤسسة محل الدراسة، والمنهج التحليلي كمنهج مساعد، إضافة إلى المنهج التاريخي وهذا بوصف الأحداث التاريخية في سياق زمني محدد.

هيكل البحث

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، تم تقسيم وهيكلة البحث إلى فصلين بعد المقدمة، الأول خاص بالإطار النظري للدراسة والثاني خاص بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات وتوصيات الدراسة، وذلك حسب ما يلي:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل الدراسة النظرية والتطبيقية، حيث تم سرد المفاهيم الأساسية للتثبيتات المادية وقيمة المؤسسة، أن الدراسة التطبيقية فجاءت من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في محاولة تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية، بإبراز القيمة المضافة لموضوع البحث؛

الفصل الثاني: تطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية، من خلال تطبيق طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات Somiphos، حيث تم التعرض إلى تقديم المؤسسة بصفة عامة، وكذلك طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية للمؤسسة، كما تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومنطقية عن وضعية المؤسسة.

صعوبات البحث

أي بحث علمي ينجز يعترضه العديد من الصعوبات ولعل أهم ما تم التعرض له ما يلي:

- صعوبة إيجاد مكان تربص يليق بالدراسة راجع في الأساس إلى البيئة الاقتصادية للولاية؛

- صعوبة جمع المعلومات التفصيلية في الدراسة الميدانية، راجع لحساسية الموضوع؛

- صعوبة تفهم الموظفين موضوع البحث من أجل إيصال المعلومات الضرورية كونهم عمليين أكثر من علمين، وكذلك اعتمادهم على اللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية؛

- عدم الإفصاح عن المعلومات من طرف الموظفين لطبيعة تقيدهم بالسر المهني.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

تعد قيمة أي أصل من أصول المؤسسة ركنا مهما وأساسيا من الأركان التي تقوم عليها المؤسسات، فهي في مفهومها تختلف عما يسمى بالسعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على أصل ما، لأن القيمة تركز على التقدير النظري المعتمد على مفهوم المنفعة، هذا الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل التي تحدد القيمة، فكل مدخل يختلف عن الآخر في تحديد القيمة، كما أن للقيمة مؤشرات تتحدد على أساسها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى التثبيتات المادية التي هي في حقيقة الأمر عبارة عن أصول ملموسة يتم الاحتفاظ بها لاستخدامها في أغراض متعددة كالتصنيع أو توريد البضائع أو الإيجار للغير.

الأمر الجدير بالذكر أنه لابد من الربط بين المتغيرين السابقين هذا الربط يبرز العلاقة بينهما المتمثلة في المحافظة على كل من رأس المال والدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك علاقة تربط بين كل من القوائم المالية وطريقة إعادة التقييم التثبيتات المادية.

وللإحاطة والإلمام بالموضوع قسمنا الدراسة إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية؛

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يتعرض هذا المبحث إلى أساسيات نظرية متعلقة ب متغيرات الدراسة والمتمثلان في التثبيتات المادية، وقيمة المؤسسة وكذلك الحفاظ على قيمة المؤسسة من خلال تقييم التثبيتات المادية، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القيمة

تتوقف قيمة أي أصل على عدة عوامل، الجهة التي يتم إجراء تقدير القيمة لصالحها ونوعية القيمة الجاري قياسها والتوقيت الذي يتم فيه تقدير القيمة والغرض من عملية تقدير القيمة.

أولا: مفهوم قيمة المؤسسة

توجد عدة تعاريف لقيمة المؤسسة نذكر منها:

– القيمة عبارة عن مبلغ يدفع مقابل أصل أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية، من وراء استخدام متاحة ذلك الأصل، والقيمة تختلف عن السعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على أصل ما بمعنى أن القيمة موجودة في جوهر فهي ترتكز بحدوث عملية التبادل يتم ترجمتها إلى سعر.[1]

– القيمة ممكن أن تكون موجودة من دون تبادل فهي ترتكز على التقدير النظري المعتمد على مفهوم المنفعة والذي قام المستثمر أو المقيم بالمقارنة مع مختلف السلع المتاحة وتحول القيمة إلى سعر يتحقق بوجود مطابقة بين العرض و الطلب الحقيقيين.[2]

ومن خلال التعريفين السابقين يستنتج أن للقيمة أنواع أهمها:

1– قيمة التبادل ECHANGE: وهي القيمة التي يستعد المستهلك لدفعها من أجل حصوله على منتوج أو خدمة ما مقدمة وهو ما يستدعي نقطة التعادل من طرف البائع والمشتري؛[3]

---

[1] بلخير بكاري، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة 2010/2009، ص ص: 13–14.

[2] بلخيري بكاري، **نفس المرجع**، ص15.

[3] عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية دراسة بورصتي الجزائر وباريس**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007/2006، ص ص: 131–132.

2- قيمة الاستعمال Valeur usage: وهي قيمة المنفعة التي يحققها المستهلك من المنتوج ولو كان قديما وعديم قيمة التبادل.[1]

وهو النموذج الأكثر شيوعا ويحتوي على:

- قيمة السوق valeur vénale؛
- القيمة الجديدة valeur a neuf؛
- قيمة الحيازة valeur acquisition؛
- قيمة الاستغلال valeur d'utilisation.

3- القيمة المقدرة estime: وتخص نظرة البائع للقيمة التي يجنيها من بيع منتوج أو تقديم خدمة ما بعد توقعه للمنفعة التي يبحث عنها المستهلك، [2] وتحتوي على:

- قيمة التصفية valeur de liquidation؛
- القيمة المصفاة valeur liquidation.

ثانيا: مداخل تحديد القيمة

يمكن تحديد القيمة من خلال عدة مداخل أهمها ما يلي:

1- مدخل التكلفة في تحديد القيمة : يقوم هذا المدخل على مقارنة قيمة الأصل *بتكلفة استبداله ويستخدم هذا المدخل بشكل واسع في عمليات تقييم التثبيتات المادية.[3]

2- مدخل السوق في تحديد القيمة : يقوم هذا المدخل على مقارنة الأصل موضوع التقييم بالأصول المماثلة له في السوق مع إجراء التعديلات المناسبة.[4]

---

[1] هواري سويسي، **تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص25.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص17.

* **معناها محاسبيا:** يجب أن تساوي تكلفة أصل أخر له نفس الخصائص مع مراعاة فارق التقادم.

[3] طارق عبد العال، **نفس المرجع**، ص27.

[4] طارق عبد العال، **نفس المرجع**، ص28.

3- مدخل الدخل : يقوم هذا المدخل على مبدأ مفاده أن قيمة الأصل تعادل القيمة الصافية للمنافع الاقتصادية المنتظرة منها و المتوقعة من الأصل مستقبلا، ويرتكز هذا المدخل على أداء الأصل وتعتبر الطرق المركزة على هذا المدخل الأكبر قبولا وتوافقا مع المنطق المالي الذي يعرف الأصل من خلال التدفقات النقدية المتوقعة منه في المستقبل.[1]

ثالثا: مؤشرات خلق القيمة

ويمكن تلخيص تطورات إنشاء القيمة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطورات إنشاء القيمة.

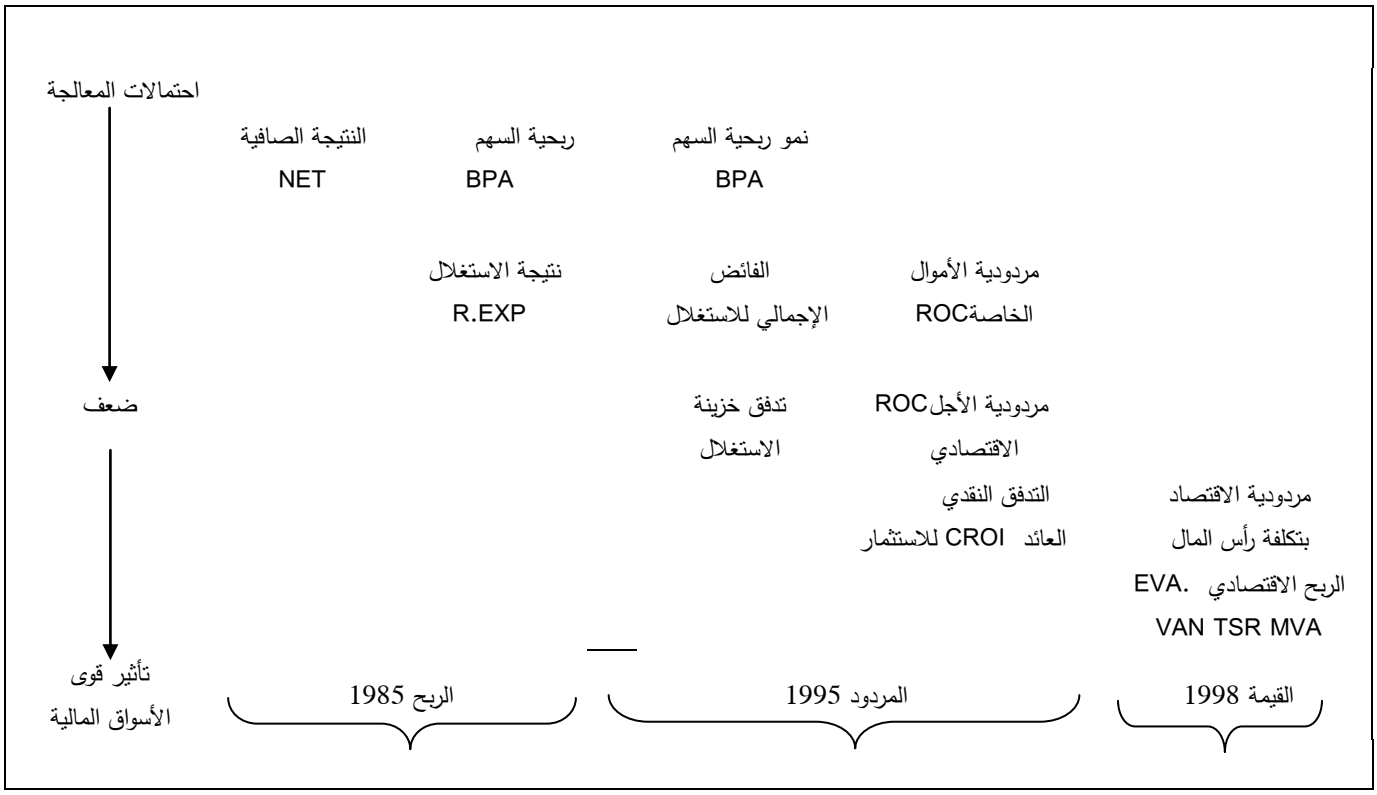

Source: pierre vernimme, **finance d'entrepris,** edition 8éme, dalloz, paris, 2010, p366.

يلاحظ من خلال الشكل أنه يمكن تصنيف مؤشرات القيمة إلى أربعة مؤشرات: ذات طبيعة محاسبية، ذات طبيعة مالية، ذات طبيعة مهجنة ومؤشرات ذات طبيعة بورصية.

[1]Norbertguedj, **finance d'entreprise les régles du jeu**, 2é-edition, dégaristion, paris, 2001, p468

1- مؤشرات ذات طبيعة محاسبية les critères comptable: وهي تعتبر مؤشرات هامة خاصة بالنسبة لقطاع البنوك والتأمينات كما أنها مؤشرات للقطاع الاقتصادي.

1-1- ربحية السهم الواحد (BPA): بقي هذا المؤشر المفضل في مالية المؤسسة، فبالرغم من محدودية هذا المؤشر، إلا أنه الأكثر استخدام اليوم وذلك لوجود مباشر لقيمة السهم الواحد بمضاعف النتيجة الصافية و لا يعتبر مؤشر لخلق القيمة إلا إذا استوفى على الشروط الثلاثة الآتية:[1]

- خطر الأصل الاقتصادي هو نفسه من دورة إلى أخرى؛
- معدل نمو النتائج هو نفسه قبل وبعد الصفقة؛
- الهيكل المالي للمؤسسة هو نفسه من دورة إلى أخرى قبل وبعد الصفقة.

1-2- معدلات المردودية المحاسبية؛ تتدخل في معدلات المرد ودية المحاسبية كل من:[2]

- معدل مردودية الأموال الخاصة ROE أوRCP؛
- معدل المردودية الاقتصادية ROCE أو Re؛
- التدفق النقدي للعائد للاستثمار (CEROI)، والذي يمكن توضيحه من خلال المعادلة رقم(01)

$$CFORI = \frac{EBE}{BER + \text{الاصول الثابتة الاجمالية}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

EBE يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال؛

BER يمثل الاحتياج في رأس المال العامل.

على العموم فأن قيمة المؤسسة تنمو بقيمة أعلى من الأموال المستعملة إذا كانت مردودية الاستثمار أعلى من معدل المردودية المطلوب.

2- مؤشرات ذات طبيعة مالية les critères financier: يوجد مؤشر واحد ذو طبيعة مالية وهو القيمة الصافية الحالية ويعتبر من أفضل المؤشرات المالية لأنه يأخذ بعامل الزمن، حيث أن هذا المؤشر يتطور وفق لتوقعات المستثمرين التي تسعى لتحديد إيراد للأموال المستثمرة لمدة معينة حتى يسمح للأصل الاقتصادي أن يكون أعلى من قيمة المؤسسة.[3]

---

[1] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس لأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة** ، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص55.

[2] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية** ، مجلة الباحث، عدد الرابع، جامعة ورقلة، 2006، ص42.

[3] Pierre vernimmen, **finance d'entreprise**, edition 8éme, dalloz, paris, 2010, p366.

3- مؤشرات الهجينة ذات طبيعة محاسبية ومالية Les critères hybrides: من بين المؤشرات الهجينة ما يلي:

3-1- التدفق النقدي للعائد للاستثمار cfroicash flow return on investement: ويعرف على أنه معدل المردودية الداخلي الذي يحقق التوازن للأصل الاقتصادي للمؤسسة بالمبالغ الإجمالية والفائض الإجمالي للاستغلال بعد الضريبة لفترة زمنية مساوية لمدة حياة الا لتزامات، ويمكن القول أن هذا المؤشر ساهم في خلق قيمة المؤسسة وذلك بعد حسابه من خلال مقارنته بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال أي:[1]

إذا كان CFROI> التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال فهناك خلق للقيمة؛

إذا كان CFROI < من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال فهناك تدمير للقيمة.

3-2- مؤشر(EVA) الرسم الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية Market value added le profi économique: تعبر القيمة الاقتصادية المحاسبية على (الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة زمنية معينة وتكلفة المواد التي استخدمتها).[2]

ويساعد هذه المؤشر على قياس قيمة الثروات التي شكلتها المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة مع الأخذ بتكلفة الأموال الخاصة علاوة على تكلفة المديونية، شريطة تحقيق فوائض ايجابية لغرض تشكيل الثروة وإيرادات تسمح بتغطية فوائد المقترضين وأرباح المساهمين ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

الربح الاقتصادي= رأس المال المستثمرX معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس المال)....(02)

4- مؤشرات بورصية les critères boursiers؛ من بين المؤشرات البورصية ما يلي:

4-1- خلق القيمة البورصية أو القيمة السوقية المضافة(MVA): ويمكن توضيحها من خلال المعادلة الموالية رقم (03)

خلق القيمة = الرسملة البورصية +القيمة المحاسبية للديون –(القيمة المحاسبية للأموال الخاصة+القيمة المحاسبية للديون)

خلق القيمة = الرسملة البورصية – القيمة المحاسبية للأموال الخاصة.[4]

---

[1]Pierre vernimmen,**op cit**, p367.

[2]عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق**، ص44.

[3]عبد الغني دادن، **نفس المرجع**، ص ص: 44-45.

[4]Pierre vernimmen, **op cit**, p369.

وتحسب القيمة السوقية المضافة وفق العلاقة التالية:[1]

$$MVA= \sum_{t=1}^{n} 1 \frac{EVA}{(1+K)t.} \quad \text{.....(03)}$$

MVA خلق قيمة بورصية؛

EVA القيمة الاقتصادية المضافة؛

K التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

4-2- العائد الكلي للمساهم TSR: يحسب TSR مثل معدل مردودية المساهم حيث يشتري السهم في بداية المدة، ثم يلمس توزيعات والتي يفترض غالبا أنه يتم إعادة استثمارها في شراء أسهم جديدة ، بالإضافة إلى أن المساهم يقدر محفظته للأوراق المالية في نهاية المدة على أساس آخر لسعر السهم.[2]

يتمثل هذا المؤشر في معدل نمو سعر السهم السوقي مضافا إليه التوزيعات منسوبة إلى السعر.

ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

$$TSR= \frac{(P0+D-P1)}{P0} \quad \text{.....(04)}$$

رابعا: طرق تقييم المؤسسة

يمكن تصنيف طرق تقييم المؤسسة إلى ثلاث مداخل رئيسية نذكر منها ما يلي:

1- **مدخل الذمة المالية:** يهتم مدخل الذمة المالية بتقييم المؤسسة اعتمادا على صافي مركزها المالي الذي نحصل عليه بطرح قيمة الديون من إجمالي الأصول، وهناك طريقتين رئيسيتين هما طريقة الأصول الصافية المحاسبية وطريقة الأصول المعدلة.[4]

---

[1] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس لأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مرجع سابق**، ص60.

[2] عبد الغني دادن، **مرجع سابق**، ص45.

[3] علي بن الضب، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة حالة بورصة الكويت 2006-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006-2008، ص15.

[4] السعيد بريكة، **خلق القيمة في البنك: حالة *Société Générale BNP Paribas***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص15.

1-1- طريقة الأصول الصافية المحاسبة: تعتمد هذه الطريقة في التقييم على القيم الدفترية لكل من الأصول والخصوم واجبة السداد، ونحصل على قيمة المؤسسة وفق المعادلة رقم (05)[1]

قيمة المؤسسة = إجمالي الأصول – إجمالي الخصوم المستحقة.....(05)

1-2- طريقة الأصول الصافية المعدلة : تتفق من حيث المبدأ مع الطريقة السابقة حيث نحسب قيمة المؤسسة بطرح قيمة الديون من إجمالي الأصول، إلا أن هناك جملة من الأعمال التمهيدية لابد من القيام بها تماشيا مع المبادئ التي تقوم بها هذه الطريقة وتتمثل في:[2]

- جرد عناصر الأصول وبالأخص الاستثمارات والمخزون مع الأخذ بعين الاعتبار الموجودات التي تم إهمالها محاسبيا؛

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأصول المستأجرة؛

- فحص وضعية الأصول من حيث مدى تقادمها التقني، درجة امتلاكها.

2- مدخل قيمة المردودية؛ يعتمد هذا المدخل في تحديد قيمة المؤسسة على ثلاث طرق رئيسية:

2-1- الطرق المعتمدة على الأرباح: وتهدف إلى تحديد رأس المال الواجب إنفاقها الآن في شراء المؤسسة أي قيمتها أخذا بعين الاعتبار قدرة الأخيرة على إفراز نتائج مستقبلية تتمثل في الأرباح وتعتمد على طريقتين:[3]

2-1-1- رسملة الأرباح: يتم تحديد قيمة المؤسسة لهذه الطريقة بحساب القيمة الحالية للأرباح المتوقع الحصول عليها في المستقبل إلى مالا نهاية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$VE=B-\frac{1}{t}$$.....(06)

- قيمة المؤسسة VE؛

- الربح المتوقع التي تفرزه المؤسسة إلى ما لانهاية B؛

- معدل الرسملة t؛

---

[1] السعيد بريكة، **مرجع سابق**، ص15.

[2] السعيد بريكة، **مرجع سابق**، ص ص: 15-16.

[3] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص ص:29، 32.

- معامل الرسملة $\frac{1}{t}$.

2-1-2- القيمة الحالية للأرباح (طريقة تحيين الأرباح مع طرق الرسملة): من حيث المبدأ حيث نحصل على قيمة المؤسسة بحساب القيمة الحالية للأرباح المتوقع أن تفرزها المؤسسة في المستقبل إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ويمكن تصور وضعيتين أن تبقى الأرباح ثابتة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$VE=\frac{B(1+t)^{n-1}}{t(1+t)^{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

- VE قيمة المؤسسة؛

- B الربح الذي تتوقعه المؤسسة وهو ثابت مهما كانت n؛

- t معدل التحيين؛

- n الفترة التي يفترض أن يتحقق من خلالها التدفق.

أو إذا كانت الأرباح مختلفة من سنة إلى أخرى طيلة فترة التوقع، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$VE=\frac{Bi}{(1+t).^{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(08)$$

- Bi الربح المتوقع تحصيله سنويا وهو مختلف من سنة إلى أخرى طيلة فترة التوقع.

2-2- الطرق المعتمدة على التوزيعات: وهو ما يعبر عنها بالمعادلة الأساسية IRVING FISHER التي تعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$V°=\frac{D1}{(1+t)i}+\frac{V°}{(1+t).^{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

- $\frac{D1}{(1+t)i}$ القيمة الحالية للتوزيعات المتوقع الحصول عليها خلال الفترة i؛

- $\frac{V°}{(1+t).^{n}}$ القيمة الحالية لسعر إعادة التنازل عن السهم.

[1] عبد الحميد حفيظ، **محاضرات في تقييم المؤسسات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016-2017.

ونظرا للصعوبات فهناك وضعيات أساسية لتقييم السهم كما يلي:

2-2-1- نموذج النمو الصفري: يفترض أن حامل السهم يتحصل على مقدار ثابت من التوزيعات ويعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$D=\frac{D}{t} \quad \text{.....(10)}$$

2-2-2- نموذج النمو الثابت: توزيعات ثابتة حسب معدل ثابت مهما كانت فترة التوقع n ويعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$V°=\frac{D°(1+g)i}{(1+t)i} \quad \text{.....(11)}$$

- V° قيمة السهم في السنة صفر؛
- D° التوزيعات الجارية؛
- g معدل نمو التوزيعات؛
- t معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين.

ومادامت فترة التوقع i تستمد إلى مالا نهاية يمكن تبسيط العلاقة على الشكل التالي:

$$V°=\frac{D°1}{t-g} \quad \text{.....(12)}$$

وتسمى هذه الصيغة بصيغة جوردن شابيرو

2-2-3- نموذج النمو المتعدد : ويقوم على فرضيتين هما تعدد معدلات نمو التوزيعات لانخفاض فترة التوقع وللحصول على قيمة السهم لابد من حساب القيمة الحالية للتوزيعات المتوقع الحصول عليها خلال مرحلتين حيث يسمح نموذج صيغة جوردن شابيرو لحساب قيمة التوزيعات عند الزمن n مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة الثانية g′ فتصبح كالتالي:

$$V°=\frac{D°(1+g)i)(1+g')}{t-g'} \quad \text{.....(13)}$$

[1] عبد الحميد حفيظ، **مرجع سابق**.
[2] عبد الحميد حفيظ، **مرجع سابق**.

3- الطرق المعتمدة على التدفق النقدي؛ تتمثل كما يلي:

3-1- القيمة الحالية للتدفق النقدي: نحسب قيمة المؤسسة أخذا بعين الاعتبار التدفقات النقدية المتوقع أن تنشا عن المؤسسة خلال فترة التوقع من جهة والقيمة المتبقية التي يفترض أن يتحصل عليها المستثمر من جهة أخرى.[1]

من هذه الفكرة يمكن التعبير عن قيمة المؤسسة حسب الصيغة التالية:[2]

$$Ve=\sum_{p=1}^{n} cfp\ (1+T)-p+vr(1+t)^{n} \quad \text{.....(14)}$$

حيث:

- VE قيمة المؤسسة أو قيمة الأموال الخاصة؛
- CFP التدفق النقدي المتوقع للفترة P؛
- VR القيمة المتبقية للمؤسسة وتسمى أيضا بالقيمة النهائية؛
- T معدل التحيين ويفترض أن يمثل تكلفة الأموال الخاصة؛
- P الفترة المختارة للتوقع.

3-2- رسملة التدفق النقدي؛ تقوم طريقة الرسملة بالاعتماد على: [3]

- التدفق النقدي المقدر لأول سنة مع افتراض تحقيقه إلى مالا نهاية؛
- معدل الرسملة الذي يتم حسابه وفقا للعلاقة: سعر السهم/ التدفق النقدي للسهم الواحد ، علما أن قيمة المؤسسة نحصل عليها بضرب التدفق النقدي في معامل الرسملة، ويعبر عنها كما يلي:

$$VE=CF\frac{P^{\circ}}{CF^{\circ}} \quad \text{.....(15)}$$

- VE قيمة المؤسسة؛
- CF التدفق النقدي المتوقع لأول سنة؛

[1] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص33.

[2] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس لأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مرجع سابق**، ص62.

[3] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص34.

– °CF التدفق النقدي للسهم الواحد ويخص المؤسسة المرجعية المدرجة في البورصة؛

–°P سعر السهم الخاص بالمؤسسة المرجعية.

4– الطرق المختلفة؛ لأجل تجاوز القصور في المدخلين السابقين تم الجمع بينهما ويتمثل في:[1]

شهرة المحل GOOD WILL: تعتمد هذه في التقييم على قيمة العناصر المعنوية والتي يطلق عليها بتسمية شهرة المحل GOOD WILL والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$GW=\sum_{i=1}^{n}\frac{SBt}{(1+t)t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

حيث:

– SB = الربح الصافي– الخصوم الموضوعة؛

– الخصوم الموضوعة= إجمالي الديون.

المطلب الثاني: نظرة عامة حول التثبيتات المادية

يعتبر مصطلح التثبيتات (الأصول الثابتة) كما جاء بها النظام المحاسبي المالي عن تلك الأصول غير جارية العينية والمعنوية والمالية التي تكون بحوزة المؤسسة ولأكثر من سنة.

أولا: مفهوم التثبيتات المادية

للتثبيتات المادية عدة تعاريف نذكر منها:

– عرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المادية على أنها: "التثبيت العيني هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية".[2]

[1] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس لأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مرجع سابق**، ص ص:62–63.

[2] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009، ص72.

- إن المعيار المحاسبي الدولي ISA16 فقد عرفها على النحو التالي: "هي أصول ملموسة محتفظ بها لاستخدامها في تصنيع أو توريد البضائع والخدمات أو الإيجار للغير أو لأغراض إدارية ومن المتوقع استخدامها لأكثر من فترة واحدة".[1]

من خلال التعريفين السابقين وجد أن التثبيتات المادية تتميز بالخصائص التالية:[2]

- تقتني بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية وليس بغرض بيعها؛

- تتصف بالوجود المادي الملموس مثل: الأراضي، المباني، المعدات والسيارات...؛

- تتسم بطول عمرها الإنتاجي بمعنى أن الأصل سيقدم خدمات للمشروع تزيد عن السنة وبالتالي فإن تكلفة الحصول عليها تنقسم على عمر الأصل ويستثنى من ذلك الأراضي.

ثانيا: تقييم التثبيتات المادية

تخضع التثبيتات المادية إلى التقييم منذ لحظة دخولها إلى المؤسسة إلى غاية خروجها.

1- التقييم الأولي للتثبيتات المادية: تقييم التثبيتات المادية مبدئيا بتكلفتها.

1-1- حالة الشراء؛ تسجل التثبيتات المادية بتكلفة اقتنائها، يمكن أن يميز بين حالتين كما يلي:[3]

1 1 1 **-حالة الشراء نقدا (التسديد المباشر)؛** يتم التسجيل وفق القيد الأتي:

الحساب		..../../..	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
21 X		تثبيتات مادية	XXX	
	512	البنك		XXX
	أو530	الصندوق		XXX
		شراء تثبيتات مادية والتسديد نقدا أو البنك		

[1] محمد أبو نجار، جمعة حميدان، **المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص251.

[2] عبد الوهاب ناصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص221.

[3] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/AIS** ، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص267.

1-1-2- حالة الشراء على الحساب؛ تسجل هذه الحالة وفق القيد الأتي:

		.../../..		
21X		تثبيتات مادية	XXX	
	404	موردو التثبيتات		XXX
		شراء تثبيتات مادية على الحساب		

1-2- حالة الإنتاج: في هذه الحالة يسجل التثبيت المادي بتكلفة إنتاجه حسب النظام المحاسبي المالي، ويسجل كما يلي:[1]

		..../../..		
601		مواد ولوازم مستهلكة	XXX	
631		أجور المستخدمين	XXX	
	31	مواد أولية مخزنة		XXX
	621	أجور مستحقة		XXX
	512	البنك		XXX
	53	الصندوق		XXX
		إثبات تكاليف الإنتاج		
		..../../..		
21 X		التثبيت المعني	XXX	
	724	إنتاج تثبيت للأصول العينية (مادية)		XXX
		إثبات أنجاز التثبيت		

1-3- حالة الحصول على تثبيتات عن طريق مساهمات عينية: عند تأسيس المؤسسة أو في حالة زيادة رأس مالها بمختلف الطرق، وتسجل على النحو الأتي:[2]

		..../../..		
21 X		تثبيتات مادية	XXX	
	10	رأس المال الصادر		XXX
		الحصول على مساهمات عينية في حالة تأسيس المؤسسة أو زيادة رأس المال		

[1] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS / AIS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص ص: 68-69.

[2] هوام جمعة، **نفس المرجع**، ص70.

1-4- حالة الحصول على تثبيتات مادية عن طريق عقود إيجار تمويل؛ يسجل كما يلي:[1]

		..../../..		
21 X		تثبيتات مادية	XXX	
	167	الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		XXX
		الحصول على تثبيتات عن طريق عقود إيجار التمويل		

وعندما يتم تسديد المدفوعات حسب الأنفاق يجعل حساب 167 مدينا بمبلغ السداد وكذلك المصارف المالية، حساب 66 يجعل مدينا، وفي الدائن يكون أحد حسابات الخزينة. كما يلي:[2]

		..../../..		
167		الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل	XXX	
66		المصاريف المالية	XXX	
	5 X	الحسابات المالية		XXX
		تسديد المدفوعات المتفق عليها		

1-5- حالة الحصول على التثبيتات عن طريق القروض: يمكن أن ترتبط بتكلفة التثبيت إذا اختارت المؤسسة ذلك حسب المعيار IAS23 وتسجل محاسبيا كما يلي:[3]

		..../../..		
661		أعباء الفوائد	XXX	
	5 X	الحسابات المالية		XXX
		دفع الفوائد		
		..../../..		
21 X		تثبيتات مادية	XXX	
	661	أعباء الفوائد		XXX
		تحميل تكاليف القرض بتكلفة التثبيت		

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية** ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009، ص ص: 170-171.

[2] شعيب شنوف، **نفس المرجع**، ص 171.

[3] حواس صلاح، **المحاسبة العامة دروس مواضيع ومسائل محلولة**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص33.

1-6- حالة الحصول على التثبيتات عن طريق الإعانات: حسب IAS20 إعانات عمومية تعالج محاسبيا بطريقتين كما يلي:[1]

131	21 X	..../../.. إعانات التجهيز التثبيتات المادية الحصول على إعانة (وتعتبر إيرادات)	XXX	XXX
131	446	..../../.. إعانات التجهيز السيولة تمويل منتظر (وتحقق تكاليف)	XXX	XXX

446	512	..../../.. السيولة البنك تحصيل الإعانة	XXX	XXX
512	21 X	..../../.. البنك تثبيتات مادية اقتناء التثبيت	XXX	XXX
131	754	..../../.. إعانات التجهيز أقساط إعانات الاستثمار تسديد قسط الإعانة	XXX	XXX

512	74	..../../.. البنك إعانات الاستغلال الحصول على إعانات الاستغلال	XXX	XXX

2- التقييم اللاحق للتثبيتات المادية: تقييم الأصول الثابتة (المادية) بحسب التكلفة، فقد تم التعرض إلى ذلك سابقا، كما تقيم التثبيتات المادية فيما بعد بطريقتين هما: التكلفة وإعادة التقييم.[2]

[1] حواس صلاح، **مرجع سابق**، ص34.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص102.

2-1- طريقة التكلفة؛ تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريقة كما يلي:

القيمة المحاسبية= التكلفة التاريخية- الاهتلاك- خسائر القيمة.....(17)

2-2- طريقة إعادة التقييم؛ تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريقة كما يلي:

القيمة المحاسبية=القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم-الاهتلاكات المستقبلية-خسائر القيمة المستقبلية.....(18)

ثالثا: إعادة تقييم التثبيتات المادية

تقوم عملية إعادة التقييم التثبيتات المادية كما يلي:

1-تعريف إعادة التقييم: هناك عدة تعاريف لإعادة التقييم سنذكر بعضها.

"إن إعادة تقييم تثبيت ما هو إلا تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المادية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل: وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب"[1]

ينص النظام المحاسبي المالي على أن عملية إعادة التقييم يجب أن تشتمل عناصر كل فئة من التثبيتات وأن لا تقتصر(عملية إعادة التقييم) على تثبيت محدد في حالة اختيار المؤسسة إجراء عملية إعادة تقييم بعض أصولها، فإن على هذه المؤسسة الاستمرار في إجراء عملية إعادة التقييم بصورة منتظمة (أي سنويا).[2]

من خلال التعريفين السابقين نجد أن لعمليات إعادة التقييم نوعان هما:

- عمليات إعادة تقييم منظمة: أن فرق إعادة التقييم الناتج عن هذه العمليات عادة ما يكون معفى حاليا، فإن عمليات إعادة التقييم المنظمة غير الواردة في قانون الضرائب المباشرة.

- عمليات إعادة تقييم حرة: أي تقوم بها المؤسسة متى ارتأت ضرورة لذلك، وحاليا عمليات إعادة التقييم هي حرة، وفوائضها خاضعة للضريبة.

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2011، ص ص: 218-219.
[2] محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص104.

2- أساس إعادة تقييم التثبيتات المادية؛ هناك حالتين كما يلي:[1]

2-1- إعادة تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت: في هذه الحالة فإن إعادة تقييم تثبيت ما تتم بإعادة تقييم قيمته الإجمالية وكذا الاهتلاكات الخاصة به وهذا اعتمادا على معامل يحسب بنسبة القيمة العادلة [*] (أي سعر البيع الصافي) للأصل إلى قيمته المحاسبية الصافية[**]، أي أن:

معامل إعادة التقييم= القيمة العادلة÷ قيمته المحاسبية الصافية	.....(19)

والتسجيل المحاسبي لفارق إعادة التقييم يكون كالأتي:

		..../../..		
21 X		تثبيتات مادية (زيادة قيمة الأصل)	XXX	
	28 X	اهتلاك التثبيتات (زيادة اهتلاك المجمع)		XXX
	105	رأس مال الصادر		XXX
		إعادة تقييم التثبيت		

2-2- إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية؛ وتتم وفق المراحل الآتية:

- ترصيد الاهتلاكات المجمعة للتثبيت المراد إعادة تقييمه مع سلب الأصل المعني للحصول على قيمته المحاسبية الصافية؛

- تحديد القيمة العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينها وبين قيمته المحاسبية العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينها وبين قيمته المحاسبية الصافية، وبهذا يتم الحصول على فرق إعادة التقييم والذي يضاف إلى القيمة الصافية، كما في القيد الأتي:

		..../../..		
21 X		تثبيتات مادية (زيادة قيمة الأصل)	XXX	
	105	فارق إعادة التقييم		XXX
		إعادة تقييم التثبيت		

[1] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة، **مرجع سابق**، ص ص: 219، 226.

[*] تعرف على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل، خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة بعيدا عن ظروف التصفية (القيمة السوقية).

[**] هي قيمة الأصل المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة، بعد طرح الإهتلاكات المتراكمة خسائر القيمة المسجلة.

ومنه يستنتج أن التقييم يعتمد على نموذجين التكلفة التاريخية، ونموذج القيمة العادلة كما إن إعادة تقييم التثبيتات هي ضرورة للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي المحاسبي.

المطلب الثالث: علاقة التقييم الدوري للتثبيتات المادية بالمحافظة على قيمة المؤسسة

يمكن تحليل علاقة بين التقييم الدوري للتثبيتات المادية وقيمة المؤسسة من خلال ما يلي:

أولا: المحافظة على رأس المال

تعتمد المحافظة على رأس المال على أساس ووحدة التقييم المستخدمين لتقييم العناصر لرأس المال، فكلما غيرنا فيهما يمكن الحصول على مفهوم معين للمحافظة على رأس المال.

1- مفهوم رأس المال: يوصف رأس المال بأنه مخزن الثروة عند لحظة زمنية، أي أنه مخزن الثروة الذي يمكن أن يرد منافع اقتصادية.[1]

وهنا يجب التمييز بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المحاسبي لرأس المال، فمن الناحية الاقتصادية يمثل رأس المال مجموع الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة لمزاولة نشاطها، والتي تتمثل في التثبيتات المادية والمعنوية، أما من الناحية المحاسبية فإن مفهوم رأس المال يعتمد على المفهوم القانوني وليس على المفهوم الاقتصادي، حيث يعبر عنه بحقوق المساهمين.[2]

ويتم اختيار المفهوم المناسب لرأس المال اعتمادا على احتياجات مستخدمي القوائم المالية، فتبني مفهوم معين للمحافظة على رأس المال من خلال أساس (تاريخي أو جاري) ووحدة (اسمية أو حقيقة) التقييم المستخدمين.[3]

---

[1] أيمن السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية** ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص509.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص ص: 441-442.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص65.

2- المحافظة على رأس المال المالي؛ يعتبر المفهوم المالي لرأس المال على أنه: "رأس المال مراد لأصل الصافي أو الأموال الخاصة للمؤسسة".[1]

ويمكن التمييز بين مفهومين للمحافظة على رأس المال المالي كما يلي:

2-1- المحافظة على رأس المال المالي بوحدات النقد الاسمية: حسب هذا المفهوم يعبر الربح عن الزيادة النقدية في صافي الأصول، حيث يقوم هذا المفهوم على فرض وحدة النقد الذي يعتبر أن القدرة الشرائية لوحدة النقد ثابتة وهذا ما ينافي الواقع الاقتصادي، كما يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية [*] الذي يستخدم الأساس التاريخي بحجة توافقه مع فرض الاستمرار.[2]

2-2- المحافظة على رأس المال المالي بوحدات النقد الحقيقية: "المحافظة على رأس المال المالي تعني المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر وما زاد عن ذلك يعتبر ربحا".[3]

3- المحافظة على رأس المال الحقيقي: يركز هذا المفهوم على الطاقة التشغيلية (الإنتاجية) للمؤسسة فهذا ما يضمن بقائها واستمرارها.[4]

وانطلاقا من مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي يمكن أن نميز بين مفهومين كما يلي:

3-1- المحافظة على رأس المال الحقيقي بوحدات النقد الاسمية: يرتكز هذا المفهوم على المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة معبرا عنها بوحدة النقد الاسمية، فحتى تحقق المؤسسة دخلا يجب عليها أن تسترد الطاقة الإنتاجية[**] والأصول المستنفذة في ممارسة أنشطتها خلال الدورة (استرداد التكاليف).[5]

---

[1] Stéphan BRUN, ***IFRS/IAS les normes internationales d'information financière***, GUALINO Editeur EJA, Paris, 2006, p. 61

[*] تعتبر التكلفة التاريخية من المبادئ التقليدية في المحاسبة، ومن أسس التقييم التي حظيت بالقبول لعدة عقود، حيث يتم الاعتماد عليها لتخصيص منافع الأصل على الدورات المستفيدة من خدماته بغرض مقابلة الإيرادات بالمصاريف لتحديد الدخل.

[2] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص ص: 177-178.

[3] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري- التطبيقات العملية** ، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005، ص 417.

[4] Stéphan BRUN, **op cit**, p74 .

[**] رأس المال الذي يجب المحافظة عليه، سواء كانت ممولة عن طريق الأموال الخاصة أو عن طريق القروض أو غيرها.

[5] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص417.

3-2- المحافظة على رأس المال الحقيقي بوحدات النقد الحقيقية: يهتم هذا المفهوم بالمحافظة على القدرة التشغيلية لرأس المال الإنتاجي أو الحقيقي (رأس المال المادي والمعنوي) على أساس القوة الشرائية لوحدة النقد.[1]

نجد أن مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي بوحدات النقد الحقيقية يراعي التغيرات العامة والخاصة في مستويات الأسعار.

ثانيا: الدخل بين المحاسبي والحقيقي

يعتبر صافي الدخل مؤشرا على أداء المؤسسة، وكفاءة الإدارة في تحقيق مختلف الأهداف، ويشير الدخل إلى الزيادة في الثروة.

1- المفهوم المحاسبي للدخل: الدخل محاسبيا يعبر عن الدخل بالزيادة في صافي الأصول دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة، أي المقارنة بين صافي الأصول في بداية ونهاية الفترة على أساس تاريخي وباستخدام وحدات نقد اسمية مما يجعل هذه المقارنة غير سليمة.[2]

الدخل= التدفقات الداخلية(الإيرادات)- التدفقات الخارجية (المصاريف).....(20)

وطبقا للمفهوم المحاسبي للدخل يمكن التمييز بين مفهومين للدخل المحاسبي كما يلي:

1-1- الدخل العادي : يعبر عن الدخل من العمليات الجارية، وفي ظل هذا المفهوم يشمل الدخل على الإيرادات والمصاريف الناتجة من العمليات المتعلقة بنشاط المؤسسة.[3]

1-2- الدخل الشامل : يتمثل الدخل الشامل في مقدار التغير في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة ماعدا تلك التغيرات الناتجة عن استثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم.[4]

1-3- المقارنة بين الدخل العادي والدخل الشامل : النقطة المشتركة بين الدخل العادي والدخل الشامل تتمثل في مكوناتهما، والتي تشمل: الإيرادات، المصاريف، المكاسب والخسائر.[5]

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007، ص162.

[2] محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص86.

[3] محمود السيد الناغي، **نفس المرجع**، ص ص: 86-87.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية ، مرجع سابق**، ص568.

[5] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص 88.

الجدول رقم (01): يوضح أهم أوجه الاختلاف بين الدخل العادي والدخل الشامل

	الدخل العادي	الدخل الشامل
من حيث الهدف من التقرير عن صافي الدخل	يركز على كفاءة وأداء المؤسسة، وإمكانية التنبؤ بأدائها المستقبلي	يركز على إمكانية تحقيق ما تقدم عن طريق المقارنة بين عدد السنوات المالية
من حيث الهدف	ذو طابع ضريبي يهدف إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة	تحقيق الإفصاح الكامل بغرض تقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي
من حيث المضمون	يتضمن العمليات المستمرة فقط (العمليات العادية والعمليات الاستثنائية)	يتضمن إلى جانب العمليات المستمرة بعض البنود الأخرى وهي: العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغير في السياسات والتقديرات المحاسبية، الأخطاء المحاسبية، تغيرات أخرى في صافي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معلومات من مرجع أمين أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، مرجع سابق، ص 534.

2- المفهوم الاقتصادي للدخل؛ يعرف "آدم سميث" * أول من عالج المفهوم الاقتصادي للدخل حين عرفه بأنه: "ذلك المبلغ الذي يمكن للفرد أن يتصرف فيه خلال فترة زمنية دون المساس برأس ماله".[1]

وبالنسبة للمؤسسة يعتر الدخل من الناحية الاقتصادية عن الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية، الذي يمكن أن يخضع للضريبة ثم يوزع على المساهمين خلال فترة زمنية معينة.[2]

وفيما يخص التثبيتات المادية، فإن الدخل الاقتصادية يتطلب إدراج منافعها الاقتصادية غير المستنفذة خلال الدورة في قائمة الدخل بالقيم الاقتصادية التي تعكس تغيرات الأسعار الناتجة عن العوامل الاقتصادية التي أثرت عليها.

3- مقارنة بين الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي: تم بذل العديد من المحاولات للجمع بين المفهومين، حيث اقترح "سولومونس" عام 1961م التعديلات الآتية على الدخل المحاسبي من أجل الوصول إلى الدخل الاقتصادي:[3]

*فيلسوف أخلاقي وعالم اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، ويعتبر هو أب الاقتصاد الحديث.

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص 286.

[2] محمد مطر، **نفس المرجع**، ص ص: 286-287.

[3] أمين أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، **مرجع سابق**، ص 514.

الدخل المحاسبي
+ التغيرات غير المحققة في قيم الأصول الملموسة (تثبيتات مادية)
– التغيرات المحققة في قيم الأصول الملموسة التي حدثت في الفترات السابقة
+ التغيرات في قيم الأصول غير الملموسة
= **الدخل الاقتصادي**. .....(21)

تركز المقارنة السابقة على المكاسب والخسائر الناتجة عن حيازة الأصول في فترات تغير الأسعار، وتهمل جانب المقارنة بين الإيرادات والمصاريف، ويمكن إجراء مقارنة بين المفهومين بمراعاة هذا الجانب كالآتي:[1]

الدخل المحاسبي	**الدخل الاقتصادي**
الإيرادات	الإيرادات (قيم جارية)
– المصاريف	– المصاريف (قيم جارية)
= دخل النشاط الجاري	= دخل النشاط الجاري
+ الأرباح الرأسمالية	+ أرباح الحيازة
= صافي الدخل المحاسبي	= صافي الدخل الاقتصادي

مما سبق يتضح أن:

– الدخل المحاسبي: الذي يعتمد على أساس التقييم التاريخي ووحدة النقد الاسمية؛

– الدخل الاقتصادي: الذي يعتمد على أساس التقييم الجاري ووحدة النقد الحقيقية.

[1] عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق**، ص 469.

ثالثا: القوائم المالية وعلاقتها بإعادة تقييم التثبيتات المادية

يمكن إيجاد علاقة القوائم المالية بانخفاض القيمة كما يلي:

1- مفهوم القوائم المالية: تعرف القوائم المالية عل أنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة.[1]

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مفيدة حول الوضعية المالية للمؤسسة (الميزانية)، أدائها (حساب النتائج) والتغير في خزينتها (جدول التدفقات النقدية) من أجل تلبية احتياجات المستخدمين، فالقوائم المالية يجب أن تسمح بضمان شفافية المؤسسة في أنتاج معلومات كاملة وتوفير عرض صادق للمعلومات، حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وإجراء المقارنات.[2]

2- الآثار السلبية لعدم إعادة تقييم التثبيتات المادية: إن عدم القيام بإعادة تقييم التثبيتات بعد ارتفاع أسعارها ينتج أثار سلبية على المؤسسة، منها ما يلي:[3]

- اعتبار أقساط الاهتلاك أقل من التكلفة الفعلية لحيازة واستخدام تثبيتات لأن أقساط الاهتلاك يحتسب على أساس التكلفة التاريخية وليس على أساس تكلفتها الحالية؛

- عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل التثبيتات المعوضة للتثبيتات التي تم امتلاكها؛

- التأثير سلبا على الدور الإعلامي للمحاسبة، حيث لا تظهر أصول الميزانية بقيمتها الحالية بتاريخ إعدادها، وتظهر قيمة الأصول بتاريخ شرائها والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول، بتاريخ إعداد الميزانية.

ومنه يمكن استنتاج أن المحافظة على قيمة المؤسسة تتطلب عملية التقييم الدوري لأصولها، فتحديد الدخل يتطلب تبني مفهوم معين للمحافظة على رأس المال، والمحافظة على رأس المال تتطلب اختيار أساس (تاريخي، جاري) ووحدة (وحدة نقد اسمية أو حقيقة) للتقييم. وأن طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية يمكن أن يساهم في المحافظة على قيمة المؤسسة.

---

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المادة 1.210، ص22.

[2] Ministères des finances, **Projet de système comptable financier**, Disponible surlelien: http://blogs-static.maktoob.com/userFiles/a/l/ali-comptable/office/nouveaupcn.pdf,2010, p5.

[3] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق** ، ص ص: 105-106.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

يتناول هذا المبحث أهم الدراسات الوطنية والدولية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع وتبين ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

في حدود المطالعة، تم الاطلاع على الدراسات الوطنية التي لها علاقة بالموضوع والمتمثلة فيما يلي:

أولا- دراسة هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

تضمنت هذه الدراسة موضوع تقييم المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، بشكل يغطي مختلف أبعاده، مركزة أكثر على علاقته باتخاذ القرار. فقد **هدفت** هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم قيمة وتقييم المؤسسة في إطار النظريتين المحاسبية والمالية لمعرفة سياق تشكل قيمة المؤسسة، وبعد ذلك نظرية تقييم المؤسسة. وكذلك الوقوف على واقع تقييم المؤسسات في الجزائر من خلال استطلاع أراء المهتمين به حول جملة من القضايا ذات الصلة بالممارسة الميدانية لأغراض التفاوض، إضافة إلى استقصاء أرائهم فيما يرتبط بعلاقة التقييم ببورصة القيم والاستثمار المالي. وكذلك تقييم مقترحات للممارسين المهنيين بشأن تقييم المؤسسة لأغراض التفاوض، تساعدهم في الخروج بقيمة تخطي بقبول عام، بالاستعانة بالإطار النظري لموضوع التقييم من جهة، والتجارب الدولية من خلال ما تعرضه المنظمات المهنية بهذا الشأن من جهة أخرى.

توصلت الدراسة إلى **نتائج** تمثلت في:

- تبلور مفهوم قيمة المؤسسة بشكل واضح في الفكر المالي، وبالتحديد في النظرية المالية الحديثة، من خلال اعتماد تعظيم قيمة المؤسسة كهدف ينبغي أن يسعى له القائمين على المؤسسة. كما نلاحظ أن النظرية المالية الحديثة درست أثر القرارات المالية، خاصة قرار الهيكل المالي وتوزيع الأرباح على قيمة

المؤسسة، مضيفة ذلك إلى قرارات الاستثمار التي كانت موضوع دراسة قديم ظهر مع بدايات ظهور النظرية المالية التقليدية؛

– يعد الفكر الاقتصادي من خلال مدارسه التي تناولت موضوع القيمة (السلعة) الإطار المرجعي للنظرية المالية والنظرية المحاسبية فيما يرتبط بمفهوم القيمة (سلع، أصول، . ..)، كما يعد المزود لطرق القياس؛

– يندرج موضوع تقييم المؤسسة أو نظرية تقييم المؤسسة بين النظرية المحاسبية والنظرية المالية، فطرق الذمة المالية وفائض القيمة وجزء من طرق العائد تعود خلفيتها إلى الفكر المحاسبي، وتسمى هذه الطرق بطرق التقييم المحاسبية، بينما تجد طرق العائد (التدفقات) والتي تنطلق من نظرية استثمار أصولها أو تطورها في النظرية المالية، بالإضافة إلى استحداث طرق جديدة كطريقة الخيارات الحقيقة، وتسمى هذه الطرق بطرق التقييم المالية.

بالرغم من أن الدراسة السابقة عالجت نفس الموضوع لكنها قد **اختلفت** نوعا ما عن الدراسة الحالية، حيث أن الدراسة السابقة ركزت على تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار بينما الدراسة الحالية ركزت على دور التثبيتات المادية في تقييم المؤسسة.

ثانيا– دراسة شناي عبد الكريم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية والمعنوية، عقاري مصطفى، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثاني، 2015.

تعرض الباحث للدراسة من خلال إشكالية رئيسية وهي: ما هي المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص تقييم التثبيتات العينية والمعنوية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية والتي ستمكن من تحسين نوعية المعلومات المحاسبية؟، و **هدفت** الدراسة إلى إبراز مختلف النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص التثبيتات العينية والمعنوية من تقييم وتسجيل وإفصاح وأثر ذلك في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية، يكون نتيجتها تقديم قوائم مالية ذات مصداقية تعبر فعلا عن وضع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تطمئن الأطراف الأخذة وتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

خلصت الدراسة إلى **نتائج** تجيب فيها على الإشكالية الرئيسية وتحقق بها الأهداف المرجوة وهي:

– تحسين المعلومة المحاسبية مرهون بتطبيق قواعد التقييم والتسجيل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية؛

– حتى نقول أن المعلومة المحاسبية ذات نوعية يجب أن تعبر عن الواقع وبالتالي استخدام التقييم بالقيمة العادلة للتثبيتات.

بما أن الدراسة السابقة اقتصرت على تقييم تثبيتات المادية والمعنوية وأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي عليها، فقد تحاول هذه الدراسة تقييم تثبيتات المادية وتحليلها للحفاظ على قيمة المؤسسة.

ثالثا– دراسة كيموش بلال، تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS36)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 02، 2014.

تناولت هذه الدراسة مشكلة تدني قيمة التثبيتات وفق المعيار الدولي المحاسبي IAS36، وصعوبات التي تواجه عملية تقييم التثبيتات وفق طريقة تدني القيمة، وكذلك أهمية تقييم التثبيتات وفق طريقة تدني قيمة. كما **هدفت** إلى عرض تدني قيم التثبيتات والتعريف بها، وتوضيح مختلف مراحلها ومنهجية تطبيقها، إضافة إلى تقييم هذه الطريقة من خلال الوقوف على مزاياها وسلبياتها، وأثرها على القوائم المالية، من أجل إبراز أهميتها والمشاكل التي تواجه تطبيقها.

وقد **خلصت** الدراسة إلى **نتائج** تجيب فيها على إشكالية وأهداف الدراسة متمثلة في:

– التركيز على التدفقات النقدية المتوقعة من الاستخدام المستمر للتثبيتات، أي أن قيمة التثبيت تتحدد من خلال المنافع الاقتصادية المنتظرة منه في المستقبل وليس على أساس ما تم إنفاقه للحصول عليه، فعند تحمل تكلفة التثبيت فهذا لا يعني أن المؤسسة سوف تحصل على نفس القدر من المنافع الاقتصادية في المستقبل؛

– يمكن أن تعكس التدهور المستمر في قيمة التثبيتات وخاصة الآلات والتجهيزات التكنولوجية، وبالتالي أخذ الخسائر الناتجة عن العامل التكنولوجي في الاعتبار ووضع سياسة من أجل تجديد تثبيتات المؤسسة؛

– تسمح بإبراز العوامل التي تؤثر سلبا على المنافع الاقتصادية للتثبيت لكن لا يمكن أخذها في الاعتبار عند حساب الاهتلاك، وبالتالي فصل التدهور في المنافع الاقتصادية للتثبيت الناتج عن الاستخدام (الاهتلاك)، والتدهور في المنافع الاقتصادية للتثبيت الناتجة عن العوامل الأخرى (تدني القيمة).

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بكون أن الدراسة السابقة عالجت تدني قيم التثبيتات وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS36، بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على تقييم تثبيتات بصفة خاصة في الحفاظ على قيمة المؤسسة.

رابعا– دراسة نجوم قمازي، مراد كواشي، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية بولاية سطيف، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، العدد الاقتصادي، العدد 27، جامعة الأغواط، سبتمبر2016.

عالجت هذه الدراسة مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ومعرفة أهم المقاييس المستخدمة فعلا في المؤسسات الصناعية بهدف تقويم أدائها، بالإضافة إلى إظهار أثر التطبيق الشامل لهذه الأداة بأبعادها الأربعة في اتجاه المؤسسة الاستراتيجي ومدى مساهمتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وبالتالي خلق وتعظيم قيمة المؤسسة. **وهدفت** إلى التعرف على الأبعاد الأربعة التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن وكذلك اكتشاف العوائق التي تعرقل تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بشكل جيد في المؤسسات الصناعية، وإظهار أثر تطبيقها على تعظيم قيمة المؤسسات الصناعية.

و**توصلت** هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية تطبق أثناء قياس أدائها، مقاييس مالية وأخرى غير مالية، إلا أن ذلك لا يتم ضمن إطار تطبيق كامل لنموذج بطاقة الأداء المتوازن، وتبقى هذه المؤسسات تعاني العديد من العوائق التي تحول دون تطبيق هذا النموذج الجديد بشكل جيد، على الرغم من التأثير الايجابي لبطاقة الأداء المتوازن على قيمة المؤسسة الاقتصادية.

و**تختلف** الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة كون أن الدراسة السابقة عالجت تطبيق بطاقة الأداء المتوازن، بينما الدراسة الحالية عالجت تقييم الدوري للتثبيتات المادية في الجانب الذي تم تقييم المؤسسة من خلاله، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل التقييم الدوري للتثبيتات المادية وأثره على الحفاظ على قيمة المؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات الدولية

تم الاطلاع على الدراسات الدولية السابقة للاستناد إليها في الدراسة الحالية ولقد تم اقتراح بعض الدراسات و المداخلات التي تتمثل في:

أولا– دراسة محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية "دراسة تطبيقية"، رسالة استكمال المتطلبات الحصول على شهادة ماجستير العلوم في تخصص محاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

تعرضت الدراسة إلى إشكالية رئيسية تدور حول مدى الحاجة إلى ضرورة تناول الأسس الإفصاح والتقرير للمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة والشهرة المرتبطة بالأصل الثابت في ضوء المعايير الدولية، و**هدفت** هذه الدراسة إلى تحقيق قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المنخفضة القيمة والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض هذه الأصول والمعالجة المحاسبية لها. وكذلك تحقيق الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة المنخفضة القيمة في ضوء المعايير الدولية.

وقد **توصلت** الدراسة **للنتائج** الآتية:

– يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بناء عل أساس القيمة العادلة؛

– لا يسمح (IAS36) باسترداد خسارة الانخفاض في قيمة الشهرة المرتبطة بالأصل؛

– يعتبر الإفصاح عن قيمة الأصول الثابتة والتقرير عنه من المتطلبات الخاصة بقياس تلك القيمة وهو يعتبر من أهم مقومات الإفصاح الكامل لرفع جودة المحتويات المطلوبة للقوائم المالية المنشورة.

نجد أن الدراسة السابقة في الغالب ركزت على انخفاض قيمة الأصول الثابتة بصفة عامة، فنجدها **تختلف** عن الدراسة الحالية، بحيث أن الدراسة الحالية تخصصت في جزء من الأصول الثابتة وهي التثبيتات المادية فقط.

ثانيا– دراسة محمود علي الجيالي، تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة "حالة مؤسسة سكة حديد العقبة الأردن"، مجلة الباحث، عدد 10، الأردن، 2012.

قدمت هذه الدراسة القواعد والإجراءات والمعايير التي تضمن التقييم السليم للأصول الثابتة من خلال عملية الخصخصة، ويرى الباحث أن التقييم المتقدم وفقا لتلك الأسس والمعايير يعتبر أوليا يسترشد به من قبل الأطراف المشتركة للوصول إلى القيمة النهائية. و **هدفت** هذه الدراسة إلى عرض الطرق المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة وتحديد الطريقة المناسبة لتقييم الأصول الثابتة، وكذلك مدى توفر الكفاءات والخبرات المطلوبة بالقائمين على عملية تقييم الأصول الثابتة.

وقد **توصلت** هذه الدراسة إلى **نتائج** تمثلت في:

– تبرز عملية الخصخصة مجموعة من مشاكل المحاسبية والمالية نتيجة تغير السياسات والمفاهيم وأساليب العمل والأهداف والبيئة الاقتصادية والقانونية؛

– تلعب المحاسبة دورا أساسيا في توفير قاعدة البيانات اللازمة لتطبيق طريقة التقييم الملائمة لأغراض الخصخصة؛

– توجد مجموعة من الأسس والمعايير لتقييم أغراض الخصخصة أهمها: قيمة التصفية، القيمة الاستمرارية للمنشأة، القيمة السوقية العادلة للأصول، القيمة الدفترية للأصول.

رغم أن هذه الدراسة عالجت نفس موضوع الدراسة الحالية إلا أنها **اختلفت** عنها في كون الدراسة السابقة عالجت عملية التقييم في ظل أغراض الخصخصة بينما الدراسة الحالية فقد قيمت التثبيتات المادية للحفاظ على قيمة المؤسسة.

ثالثا– دراسة سمير الريشاني، انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهميتها في تطبيقها سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.

عالجت هذه الدراسة مفاهيم محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل من وجهة نظر معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية والمقارنة بينهما، فضلا عن اختبار مدى تطبيق محاسبة انخفاض القيمة في الشركات السورية سواء كانت عامة أو خاصة، وقد **هدفت** إلى دراسة المعايير الصادرة

عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمسألة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل ومقارنتها، فضلا عن الدراسة التجريبية التي تتطرق لاختبار مدى تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في القطاعين العام والخاص في سورية، ودراسة المعالجة المحاسبية لها في حل تطبيقها أو مبررات عدم تطبيقها.

وقد **خلصت** الدراسة إلى **نتائج** تمثلت في:

– إن القطاعين العام والخاص في سورية لا يطبقان اختبار قيمة الأصول طويلة الأجل، ولا يعطي هذا الموضوع الأهمية اللازمة من قبل ممارسي مهنة المحاسبة في سورية؛

– إن غياب السوق المالي وضعف الوعي المهني في سورية من أهم أسباب عدم تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في سورية؛

– إن التزام مؤسسات وشركات القطاع العام بالنظام المحاسبي الموحد يعيق التفكير بتطبيق انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، كونها ركزت على إبراز أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية وعلاقتها بالمحافظة على قيمة المؤسسة، كما ركزت كذلك على طريقة انخفاض قيمة التثبيتات.

رابعا– دراسة محفوظ صالح التميمي، التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية اليمنية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة عدن الجمهورية اليمنية، مجلة العلوم الإدارية مجلة فصلية، العدد الثاني، السنة الأولى، 2010.

تضمنت هذه الدراسة بدرجة أساسية على القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة الملموسة في الشركات الصناعية اليمنية لأهميتها النسبية عند إعداد التقارير والقوائم المالية في القطاع الصناعي كونه القطاع الواعد لتنمية الاقتصاد اليمني من ناحية ولفت أنظار الجهات الحكومية والأهلية المشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة بأهمية معايير المحاسبة الدولية حتى لا تتعرض التقارير والقوائم المالية التي تعدها الشركات الصناعية لمخاطر عدم الموضوعية والموثوقية من قبل المستثمرين والمقرضين الحالين والمستقبليين من ناحية أخرى لاسيما وأن اليمن يتجه إلى إنشاء سوق للأوراق المالية في القريب العاجل والانضمام إلى المنظمة التجارية العالمية وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية. و **هدفت** هذه الدراسة إلى التعرف على

السياسة المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية اليمنية لقياس وتقييم الأصول الثابتة ومدى اتفاق هذه السياسات مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وكذلك معرفة مدى أهمية معايير المحاسبة الدولية لعملية القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية لما لها من أثر في إعداد القوائم المالية وخاصة المنشورة منها.

و**أوضحت نتائج** الدراسة أن إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ليس بالصعوبة التي يفترضها أو يعتقدها البعض وأن هذه المعايير ملائمة للتطبيق وأن تطبيقها سوف يسمح بدرجة كبيرة في رفع كفاءة العمل المحاسبي الأمر الذي يتطلب عقد دورات تدريبية للإدارات المالية للشركات الصناعية وتزويدها بنشرات وتوجيهات تفصيلية لما تحتويه هذه المعايير من معالجات محاسبية وكيفية تطبيقها من خلال وجود مستشارين ماليين مؤهلين.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة السابقة كون أنها ركزت على إبراز أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية، وعلاقته بالمحافظة على قيمة المؤسسة، مع التركيز على طريقة انخفاض قيمة الأصول وتوضيح مختلف الآثار الناجمة عن هذه الطريقة على القوائم المالية وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

لقد سلطنا الضوء في هذا المطلب على الدراسات الأجنبية التي تناولت مواضيع تدور حول المحاسبة والمعايير المحاسبية وقيمة المؤسسة وتتمثل هذه الدراسات في:

أولا- دراسة بن صابر سليمان أسماء، (ben sabeur Slimane Asma)، محددات اختيار المراحل المحاسبية في الشركات الجزائرية في اعتماد النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، اختصاص إدارة أعمال المنظمات، جامعة تلمسان، 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الممارسات المحاسبية إثر عملية الإصلاح المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الحالية الدولية في الجزائر بداية 2010 وتحليلها على المعطيات الداخلية والخارجية للشركات، **توصلت** إلى أن عقود المسيرين والوضع القانوني لهذه الشركات والضغوطات المعيارية الممارسة عليها من رشرات إحصائية للاستراتيجيات المحاسبية المتبناة من طرف هذه الشركات.

وقد ركزت الدراسة على المعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها على المؤسسات الجزائرية بينما ركزت دراسة هذا الموضوع على جزء من النظام المحاسبي المالي من خلال التركيز على التثبيتات المادية وكيفية تقييم المؤسسة انطلاقا من التقييم الدوري للتثبيتات المادية.

ثانيا-دراسة بحير المهدي الهدفي عبد الرحيم، (Bahir elmehdi elhadfi abderrahim)، تقييم التثبيتات على حسب المخطط المحاسبي المغربي والمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة المغرب، 2013.

تضمنت هذه الدراسات تقييم التثبيتات على حسب المخطط المحاسبي المغربي وما تحتويه هذه التثبيتات من تثبيتات معنوية ومادية ومالية أي جمع جانب الأصول الثابتة ومقارنتها بكيفية تقييم هذه الأصول وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وكيفية معالجتها ضريبيا، **لقد توصلت** إلى وجود ثغرات محاسبية وفق منهج المخطط المحاسبي المغربي وكيفية معالجتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

انطلاقا من هذه الدراسة تم الانفراد في دراسة وتقييم التثبيتات المادية فقط من بين مختلف أصناف التثبيتات وذلك وفق S.C.F والذي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وتحليل اثر هذا التقييم الدوري للتثبيتات على الحفاظ على قيمة المؤسسة.

خلاصة

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المادي، لا بد من تحديد القيمة للأصل فقد تتطلب المحافظة عليها القيام بعملية تقييم لأصولها بصفة دورية نظرا للتغيير السريع الذي يميز البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة مما قد يؤدي إلى تدهور المنافع الاقتصادية للأصول.

وبعد الاعتراف المبدئي للأصل المادي نجد أن أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية تكمن في تحديد الدخل بشكل سليم هذا الأخير يتحدد بعد المحافظة على رأس المال.

فيما يخص التثبيتات المادية فقد تضمن النظام المحاسبي المالي بديلين لتقييمهما طريقة انخفاض القيمة ذلك في حدود وجود مؤشرات تدل على احتمال وجود خسارة الانخفاض وطريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية اعتمادا على القيمة العادلة، تعكس كل طريقة من الطريقتين السابقتين ظروفا معينة أثرت على التثبيتات المادية، كما تكون كل طريقة ملائمة لتقييم بنود دون غيرها.

فقد تم التركيز على طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية لتكون موضوع الدراسة في الفصل الثاني من خلال تطبيقها على تثبيت مادي (آلة) للمؤسسة الوطنية مناجم والفوسفات.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمهيد

تعتبر مؤسسة مناجم وفوسفات من أهم المؤسسات الوطنية في إنتاج وتسويق الفوسفات في الأسواق الدولية، كما أنها تمتاز بضخامة استثماراتها، و نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بمنتوج الفوسفات، بالإضافة إلى طبيعة نشاطاتها ذات التأثير على البيئة والمجتمع، وكذلك باعتبار أن هذه المؤسسة تمتلك ثقافة خاصة تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وبالتالي تعتبر المؤسسة الأنسب لإسقاط الدراسة النظرية التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومنطقية في تطبيق طريقة إعادة تقييم تثبيتات المادية للمؤسسة.

ومن أجل تحقيق ذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة؛

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تتمحور دراسة الحالة، بشكل أساسي على دراسة وتحليل مدى تأثير طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية على القوائم المالية من خلال اختبار أحد التثبيتات المادية للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات.

ويتضمن هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع بيانات متعلقة بالدراسة وتحليلها ومناقشتها، مما يعطي نظرة على إثبات أو نفي الفرضيات، وكذلك استنتاج نتائج نهائية للدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تشمل منهجية الدراسة تحديد مصادر وأساليب جمع البيانات التي تم استخدامها خلال مرحلة إنجاز الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا: مصادر جمع البيانات

لقد تم الاعتماد خلال الدراسة على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات بغرض تحقيق أهداف الدراسة هما:

1- مصادر ثانوية: وتتمثل هذه في الكتب والملتقيات والنشرات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى القوانين والمراسيم ورسائل الماجستير والدكتوراه، كما تم الاعتماد وبشكل رئيسي على النشرات والسجلات الخاصة بالمؤسسة وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع.

2- المصادر الأولية : وتمثلت في إجراء مقابلات مع رئيس مديرية المالية والمحاسبة الذين يرتبط عمله بموضوع الدراسة حيث تم إجراء العديد من المقابلات الشخصية أثناء فترة الدراسة الميدانية سواء مع مديرية المالية والمحاسبة أو مع الدائرات المرتبطة بها.

جدول رقم (02): المقابلات التي أجريت في مؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) – تبسة.

البيان	عدد الأيام	عدد الساعات
مقابلة مع رئيس مديرية المالية والمحاسبة	12	18

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المقابلات.

يلاحظ من خلال هذا الجدول كل المقابلات التي أجريت في المؤسسة من أجل الوصول إلى هدف الدراسة المتمثل في التقييم الدوري للتثبيتات المادية كآلية للحفاظ على قيمة المؤسسة، وهي فترة كافية لإنجاز الدراسة للحصول على نتائج أكثر واقعية ومنطقية.

ثانيا: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) – تبسة–. لتطبيق الدراسة عليها وذلك لأسباب أهمها:

– امتلاك العديد من الأقسام المساعدة للمحاسبة؛

– توفر البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة في مجال التخصص.

جدول رقم (03): يبين عدد الدوائر التابعة لمديرية المالية والمحاسبة.

الرقم	الدائرة
1	دائرة المحاسبة العامة والتحليلية
2	دائرة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مديرية المالية والمحاسبة.

يلاحظ من الجدول أعلاه الدوائر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

ثالثا: أداة الدراسة

لقد تم إتباع أسلوب المقابلة في الدراسة التطبيقية في المؤسسة وذلك للحصول على معلومات الخاصة بالتثبيتات المادية وقيمة المؤسسة.

المطلب الثاني: تقديم للمؤسسة الوطنية مناجم وفوسفات somiphos

إن اختيار البيان الاقتصادي هام لتجسيد موضوع أي دراسة تطبيقية خاصة و إن كانت عملية تخص أحد أهم هياكل المؤسسة، لذا تم اختيار مؤسسة SOMIPHOS لكي يكون بالإمكان محاولة التقرب إليها بعمق لهذا سنتطرق إلى ما يلي:

أولا: مفهوم مؤسسة مناجم وفوسفات

تحتل المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات –تبسة– مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني باعتبارها تحتل المركز الثاني بين المؤسسات المنتجة للمعادن والحديد، ولمعرفة هاته المؤسسة أكثر سيتم التطرق إليها من خلال ما يلي:

1– تعريف المؤسسة: هي مؤسسة مناجم الفوسفات تعتبر العمود الفقري للمجموعة ككل حيث تساهم بنسبة **70%**من رقم الأعمال الإجمالي.[1]

تعتبر مؤسسة مناجم الفوسفات مؤسسة مساهمة برأس مال إجمالي يقدر **بمليار دج**، يشرف عليها مجلس إدارة مشكل من طرف المساهمين في إطار إجراءات تنظيم القطاع الاقتصادي العام التابع للدولة تحت رعاية شركة تسير مساهمات الدولة.

ويتواجد المقر الاجتماعي للمؤسسة بولاية تبسة، المدينة التي تحوي الثروات الأساسية التي هي مركز نشاطات المؤسسة، ويشار إلى أن المهام الأساسية التي وجدت من أجلها مؤسسة مناجم الفوسفات هي نشاطات منجمية التي تعتبر أساس العمل والإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن مؤسسة مناجم الفوسفات تتكون من أربعة وحدات أساسية تتمثل في:[2]

1–1– المركب المنجمي جبل العنق: يتربع على ثروة هائلة من الفوسفات باحتياطي يقدر بأكثر من ملياري طن، يوجد على مستواه منجم استخراج الفوسفات الطبيعي ومصنع للمعالجة بئر العاتر ولاية تبسة؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة-.
[2] معلومات مقدمة من رئيس مديرية المالية والمحاسبة.

1-2- المنشأة المينائية بعنابة: يعتبر من أهم المراكز، يقوم بعدة مهام تتمثل في حمل وشحن المنتوجات الفوسفاتية الموجهة للتصدير في البواخر تخزين الإنتاج، حيث تقدر سعة التخزين ب **120ألف طن** والقدرة على الشحن تتراوح بين **25 ألف** إلى **50 ألف**؛

1-3- مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية: مركز اقتصادي يقوم بمتابعة وحدات الإنتاج، نشأ سنة **1991** من أهم مهامه تنمية طرق البحث والاستغلال، مساعدة مركز الأنشطة للمجموعة بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة في تحقيق أهدافهم؛

1-4- مقر المديرية العامة-تبسة-: يساهم بتقديم الدعم لمختلف الوحدات وتسييرها والتنسيق بينها لتحقيق التنمية، يضم عدة عمال يقدر عددهم ب:**1040**عامل.

2- مراحل نشأة المؤسسة somiphos: تعتبر مؤسسة مناجم الفوسفات مؤسسة فرعية من المؤسسة الأم فرفوس لهذا سنتطرق لمختلف هذه التغيرات حتى ظهور مؤسسة مناجم الفوسفات:[1]

المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات بدأت نشاطها سنة 1962 تحت إشراف "المكتب الجزائري لاستغلال البحوث المنجمية" حتى تاريخ 6 ماي 1966 لتنشأ بعدها المؤسسة إثر عملية للتغيرات الهيكلية، وهذا بمقتضى المرسوم رقم 441/83 المؤرخ في 16 جويلية 1983، وقد تحولت إلى شركة عمومية

اقتصادية بتاريخ 22 ماي 1990 برأس مال قدره: 50.000.000دج ثم تعدى إلى 300.000.000 دج وصولا إلى 1000.000.000 دج.

وفي 8 أكتوبر 2001 عقدت المؤسسة أول اتفاق شراكة مع مجموعة LNM الهندية وأصبحت شريكا بالأغلبية في منجمي الونزة وبوخضرة بنسبة: 70% وفرفوس 30%، وبتاريخ 1 جانفي 2005 تحت إعادة هيكلتها عن طريق تفريعها إلى ستة فروع بحسب طبيعة نشاطها، تشرف عليها مجموعة فرفوس ومقرها الاجتماعي عنابة وهي:

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مديرية محاسبة ومالية.

2-1- مؤسسة مناجم الفوسفات (somiphos): مقرها الاجتماعي-تبسة- تتكون من أربعة وحدات تتمثل في: [المركب المنجمي جبل العنق، المنشآت المينائية عنابة، مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية، مقر المديرية العامة]؛

2-2- مؤسسة مناجم الحديد (somifer): مقرها تبسة تضم المناجم التالية [منجم عتيبي، منجم روتية، منجم سيدي معروف، منجم شعبة البلوط]؛

2-3- مؤسسة البوزلان pouzzolane: مقرها الاجتماعي بمدينة بني صاف، عين تيموشنت ويقتصر على مركز وحيد للنشاط وهو بني صاف؛

2-4- مؤسسة المسبك SFO: يتواجد مقرها بونزة ولاية تبسة، تقوم بصهر المواد الحديدية وصناعة القوالب الصناعية؛

2-5- مؤسسة البناءات والتجهيز ferbat: مقرها عنابة تقوم بأشغال البناء وكل ما يتعلق بالأمور العقارية؛

2-6- مؤسسة نقل المواد المنجمية sotramine: خاصة بالمؤسسات الوطنية للحديد والفوسفات تقوم بنقل الموارد المنجمية والفوسفات من مدينة بئر العاتر إلى عنابة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات somiphos

الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفاتsomiphos

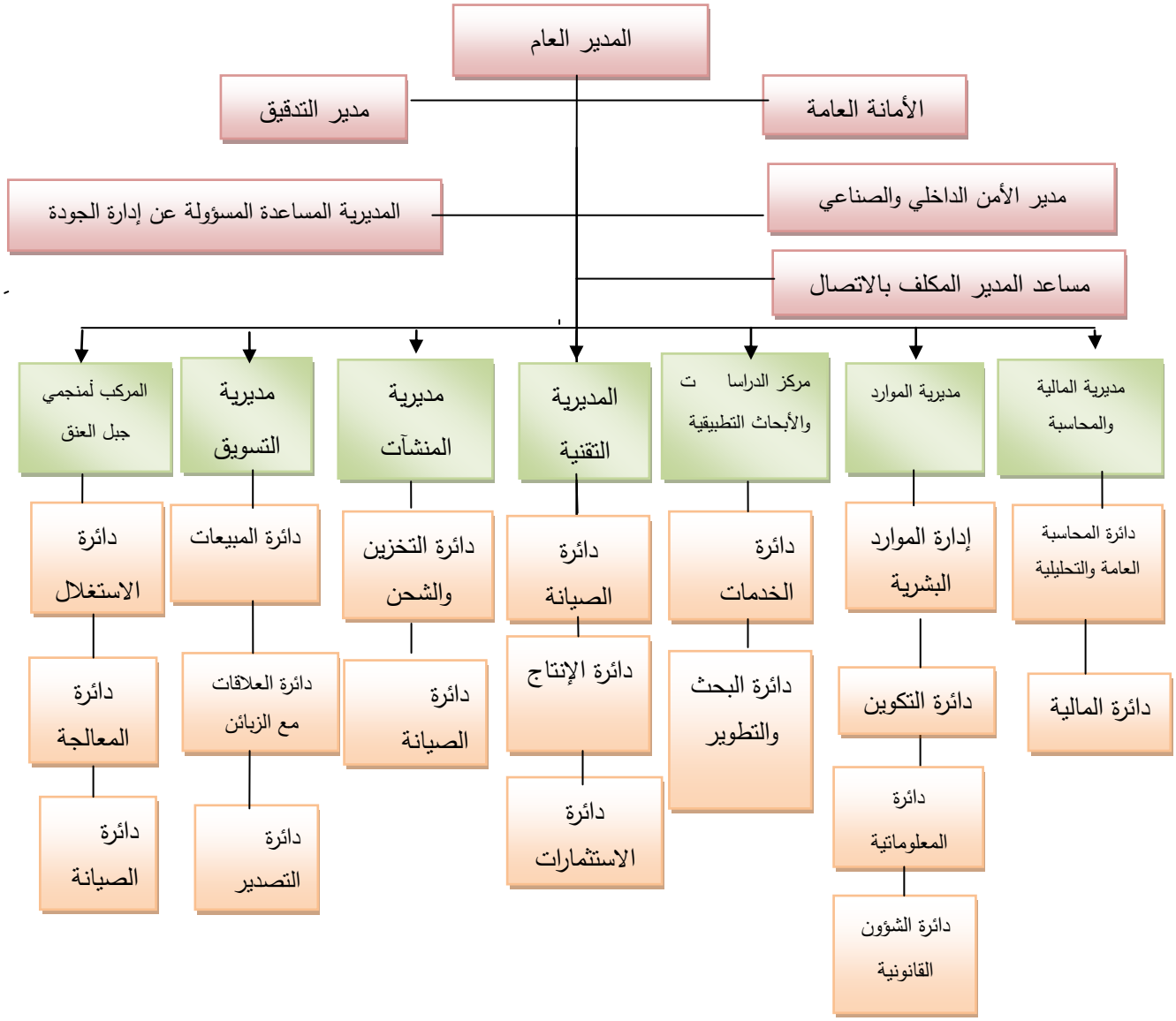

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

على اعتبار أن SOMIPHOS تفرعت عن FERPHOS واعتمدت هيكل تنظيمي خاص بها يتماشى ومتطلبات نشاطها ويساعد المشرفين عليها على تأدية وظائفهم تتكامل فيما بينها لتأدية مهامها على أكمل وجه وهي على النحو التالي:

1- عرض المديريات: توجد على مستوى المؤسسة مديريات نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): عرض مديريات المؤسسة

المديرية	العرض
المديرية العامة	يشرف عليها الرئيس المدير العام وهو أعلى مستوى في السلطة والمسير الأول يقوم باتخاذ القرارات التي تخص نشاط المؤسسة، والمسؤول عن التفاوض أثناء إقامة علاقات تخص نشاط المنظمة والمسؤول عن التفاوض في علاقات الزبائن أو في حالات الشراكة والمشاريع الضخمة.
مديرية التسويق	هي أهم مديرية بعد المديرية العامة لكثافة نشاطها، وتأثيرها الكبير في النشاط الكلي للشركة.
مديرية المحاسبة والمالية	تتمثل المهام الأساسية لمديرية المحاسبة في الآتي: - تسجيل وتقييد مختلف عمليات البيع و الشراء؛ - تشخيص الوضعية المالية للشركة؛ - القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنوي الشركة الاستثمار فيها؛ - العمل على توفير الموارد المالية لتمويل الاستثمار وبأقل تكاليف؛ - إعداد الميزانيات التقديرية للشركة.
المديرية التقنية	تهتم بالدراسات التقنية للأنشطة المختلفة والتي تهدف إلى مباشرة المشاريع.
مديرية الموارد	تشرف على موارد المنظمة باختلاف أنواعها، وتعمل على توفيرها بالشكل الذي تطلبه وظائف الشركة.
مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية	تنحصر مهامها في إقامة دراسات وبحوث بصفة مستمرة سعيا للتطوير الدائم لنشاط المؤسسة وتنمية أدائها.
المركب لمنجمي جبل العنق	يشرف على جميع العمليات الإستراتيجية للفوسفات معالجته ونقله إلى مراكز شحنه للتصدير المتواجد بالمنشآت المينائية بعنابة.
المنشآت المينائية بعنابة	تتولى مهام تخزين وشحن طلبيات الفوسفات المعدة للتصدير إلى السفن التي ستنقلها للمستورد وذلك على مستوى ميناء عنابة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

وجد أن لمؤسسة مناجم وفوسفات SOMIPHOS عدة مديريات: مديرية عامة يشرف عليها المدير العام، مديرية التسويق، مديرية المحاسبة والمالية التي كانت محل الدراسة، المديرية التقنية ومديرية الموارد، كذلك مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية، المركب المنجمي جبل العنق والمنشئات المينائية بعنابة.

2- عرض الدوائر: توجد على مستوى المؤسسة دوائر نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): عرض دوائر المؤسسة

الدائرة	العرض
دائرة المحاسبة	تشرف عليها مديرية المالية والمحاسبة، تتولى الشؤون المحاسبية، وتشرف على مصلحة واحدة تهتم بأمور المحاسبة التحليلية.
دائرة المالية	تشرف عليها أيضا مديرية المالية والمحاسبة، تقوم بتنفيذ مختلف العمليات المالية للمؤسسة وتتكامل مع دائرة المحاسبة، تضم مصلحتين هما: مصلحة الخزينة ومصلحة التحصيل.
دائرة التصدير	تقوم بجميع العمليات التصديرية من خلال تحضير وتنفيذ طلبات متعلقة بالزبائن الموجودين في المنطقتين (1) و(2)
دائرة العلاقات مع الزبائن	مهمتها الأساسية تتمثل في المحافظة على الزبائن الحاليين والعمل على تطوير التنمية وتوطيد العلاقات معهم وتلبية رغباتهم.
دائرة الصيانة	تهتم بالخصوص بالسهر على إصلاح وصيانة وسائل الإنتاج المتمثلة في المعدات.
دائرة المبيعات	تهتم لدراسة وتلبية رغبات الزبائن وكذلك دراسة الطرق المثلى لتسويق المنتج.
دائرة التكوين	تابعة لدائرة الموارد تشرف على تكوين مستمر للطاقات البشرية للشركة لتحسين أدائها.
دائرة المعلوماتية	وظيفتها توفير، جمع أو نقل المعلومات اللازمة التي تحتاجها المؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية.
دائرة الشؤون القانونية	تتولى الشؤون القانونية للشركة ومنح جميع نشاطاتها الصفة القانونية.
دائرة الموارد البشرية	تشرف على جميع الاعتبارات المتعلقة بالموارد البشرية من توظيفها وتقسيمها بين مختلف الأقسام.
دائرة الاستثمارات	تدخل ضمن المديرية التقنية التي تهدف إلى دراسة جدوى الاستثمارات في أماكن أخرى غير مستقلة.
دائرة الإنتاج	تهتم بالحفاظ على نسق الإنتاجية وكذلك الاهتمام بسبل واتخاذ آليات لتطوير هذا الإنتاج.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تصريحات مسؤول المحاسبة والمالية.

وجد أن لمؤسسة مناجم وفوسفات عدة دوائر: دائرة المحاسبة ودائرة المالية التي كانتا محل الدراسة، دائرة التصدير ودائرة العلاقات مع الزبائن، كذلك نجد دائرة الصيانة ودائرة المبيعات، دائرة التكوين، دائرة المعلوماتية، دائرة الشؤون القانونية، دائرة الموارد البشرية، دائرة الاستثمارات، دائرة الإنتاج.

ثالثا: طبيعة نشاط مؤسسة مناجم الفوسفات وعلاقاتها

تمتاز مؤسسة مناجم الفوسفات بضخامة استثماراتها، وبنشاطاتها المختلفة.

1-طبيعة نشاط مؤسسة somiphos: تقوم المؤسسة بعدة أنشطة من خلال منتجات أغلبها ترتبط بالنشاط المنجمي لاستخراج الفوسفات، وتقوم مناجم الفوسفات بالعديد من الأنشطة نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): نشاط مؤسسة مناجم الفوسفات

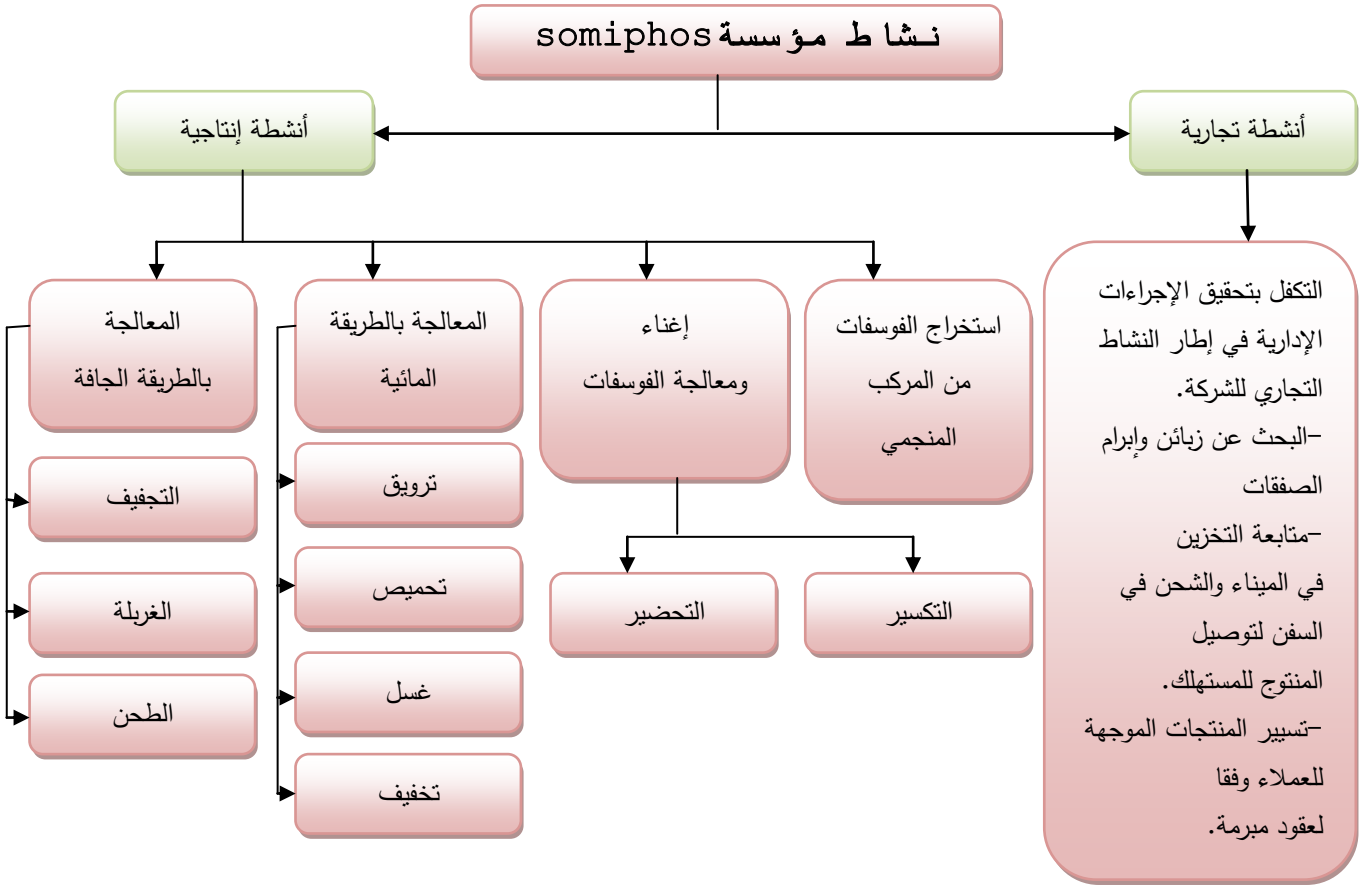

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من المؤسسة.

2-علاقات مؤسسة مناجم الفوسفات بالمحيط الخارجي: لم تنغلق الشركة على نفسها فقط، بل عملت على توطيد وتطوير العلاقات التي تربطها بمختلف الشركات الوطنية والدولية المتخصصة التي نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): علاقات المؤسسة somiphos بالمحيط الخارجي.

منظمات وطنية متخصصة	منظمات دولية متخصصة
– المجمع الفولاذي (كوسيدار) – مصانع الاسمنت. – مؤسسة osmidal. – الشركة الوطنية للنقل عبر السكك الحديدية. – ميناء عنابة. – مصالح الضرائب. – الجمارك. – وكالات تقوم بكراء بواخر في ميناء عنابة لنقل الفوسفات. - Sonalgaz (المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز). - Oneex الخاصة بمواد التفجير. - Sonatrach (المؤسسة الوطنية للإنتاج و تسويق المنتجات الكربوهيدراتية).	– ifa المجموعة الدولية للإسمنت. – imphos المعهد العالي للفوسفات. – uafa الاتحاد العربي للحديد والفولاذ. – lemoli مجلة فرنسية متخصصة. – the market مجلة بريطانية متخصصة. – cct غرفة التجارة الدولية الخاصة بالإحصائيات التجارية. – الجمعية المختصة بإصدار المجلات الخاصة بنشاط التصدير.

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

وجد أن لمؤسسة مناجم وفوسفات علاقات مع عدة منظمات وطنية وكذلك علاقات مع بعض المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: تحليل تثبيتات مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS خلال الفترة (2014-2016)

من أجل تطبيق طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات، يجب تحليل تثبيتات المؤسسة التي تدخل ضمن تطبيق هذه الطريقة.

تحليل تثبيتات المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات، أخذت عينة من السنوات 2014، 2015، 2016. ذلك بغرض توفير خاصية قابلية التثبيتات للمقارنة، وقد تم الحصول عليها من مديرية المحاسبة والمالية.

لقد تم الاعتماد على أصول ميزانية المؤسسة لسنوات 2014، 2015، 2016. واستثناء أصول ميزانية المؤسسة لعام 2017، نظرا لعدم الانتهاء من إعدادها (الأعمال الختامية) والمصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات.

وفيما يأتي جدول مقارنة التثبيتات للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات للفترة 2014-2016.

جدول رقم (07): مقارنة التثبيتات للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات للفترة (2014-2016)

الأصول	2014	2015	2016
الأصول الغير الجارية (التثبيتات)			
فارق الاقتناء good will	-	-	-
التثبيتات المعنوية	1432506.81	213253669.89	123001482.36
التثبيتات العينية(مادية)	**4239177647.26**	**3805192140.06**	**4824978666.85**
أراضي	-	-	-
مباني	**388856793.92**	**339537670.58**	**420641969.52**
تثبيتات عينية أخرى	**3850320853.34**	**3465654469.48**	**4404336697.33**
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-
تثبيتات يجرى إنجازها	582964495.90	387474308.90	450143973.07
تثبيتات مالية	19422966840.72	24670521550.64	29987124608.24
سندات موضوع موضع معادلة	-	-	-

.../...

.../...

مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	–	–	–
سندات أخرى مثبتة	–	–	7000000000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	19420976914.87	24669174261.38	22985575999.90
ضرائب مؤجلة على الأصل	1989925.85	1347289.26	1548608.34
مجموع الأصول الغير الجارية	**24246541490.69**	**29076441669.49**	**35385248730.52**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (01)، والملحق رقم(02).

عند ملاحظ الأصول غير الجارية (التثبيتات) للمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات لسنوات: 2014، 2015، 2016، يمكن الخروج بالعديد من الملاحظات فيما يخص هيكل التثبيتات المادية.

تقدر القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية لسنة 2014 ب: 4239177647.26 دج، حيث تمثل حوالي: 17% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات.[1]

وتقدر القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية لسنة 2015 ب: 3805192140.06 دج، حيث تمثل حوالي: 13% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات.[2]

بينما تقدر القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية لسنة 2016 ب: 4824978666.85 دج، حيث تمثل حوالي: 14% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات.[3]

نجد أن القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية لسنة 2016 قد ارتفعت بعدما انخفضت في سنة 2015.

بينما عند حساب نسبة التثبيتات المادية بالنسبة للتثبيتات نجد أكبر نسبة في سنة 2014 وهي: 17%، وقد انخفضت انخفاضا ملحوظا في سنة 2015 فقد وصلت إلى 13%، وفي سنة 2016 ارتفعت نوعا ما إلى 14%.

[1] من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ملحق رقم (01).
[2] من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ملحق رقم (02).
[3] من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ملحق رقم (02).

وتشمل التثبيتات المادية للمؤسسة البنود التالية:[1]

- مباني 2014: تمثل حوالي 9% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية؛

- مباني 2015: تمثل حوالي 8% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية؛

- مباني 2016: تمثل حوالي 9% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية.

وتعتبر المباني أهم عنصر ضمن التثبيتات المادية من حيث القيمة، تتمثل في المباني الإدارية والصناعية، وتعتبر جميع المباني مستغلة من طرف المؤسسة، وبالتالي لا توجد أي مباني محتفظ بها بغرض البيع في الأجل الطويل أو لتثمين رأس المال، يمكن اعتبارها كاستثمارات عقارية.

ويلاحظ أن قيمة المباني في سنة 2015 انخفضت، ولكن في سنة 2016 ارتفعت.

- تثبيتات مادية أخرى 2014: تمثل قيمتها المحاسبية الصافية حوالي 0.90% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية؛

- تثبيتات مادية أخرى 2015: تمثل قيمتها المحاسبية الصافية حوالي 0.91% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية؛

- تثبيتات مادية أخرى 2016: تمثل قيمتها المحاسبية الصافية حوالي 0.91% من القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المادية.

وتعتبر التثبيتات المادية الأخرى تتمثل في باقي التثبيتات المادية.

ويلاحظ أن نسبة التثبيتات المادية الأخرى قد ارتفعت في سنة 2015 لتبقى على نفس النسبة في سنة 2016.

[1] من إعداد الطالبتان بناءا على الملحق رقم (01)، والملحق رقم (02).

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا المبحث تحليل مفصل حول الدراسة من الجانب التطبيقي، حيث يتم تقييم تثبيت مادي (آلة)، وعمل تصور نموذجي لإعادة التقييم للآلة في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–، وكذلك يتم عرض النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تقييم التثبيتات المادية (آلة) لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–

عادة ما تتجاوز مدة الحياة الاقتصادية لتثبيت مادي (آلة) مدة الحياة المحاسبية (الضريبية) وعليه يمكن أن تهتلك محاسبيا وتبقى لها قيمة اقتصادية، وهذا ما يتطلب القيام بإعادة تقييمها كل فترة مع الأخذ في الحسبان مصاريف الصيانة المتعلقة بها والتي من المفروض أن تزيد في عمرها الاقتصادي.

فقبل تطبيق طريقة إعادة التقييم للتثبيت المادي، قمنا باختيار أحد التثبيتات المادية وهو عبارة عن آلة، تحصلت عليها المؤسسة.

- تاريخ الاقتناء: 1988/01/01.
- تكلفة الاقتناء: 8734572.69 دج
- العمر الإنتاجي: 31سنة.

بما أن الآلة عمرها الإنتاجي 31 سنة، أخذت عينة من السنوات والمتمثلة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018.

الجدول الآتي يوضح لنا مخطط اهتلاك الآلة من سنة 2000إلى سنة 2018:

الجدول رقم (08): مخطط اهتلاك الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– (من سنة 2000 إلى سنة 2018)

السنوات	VA	A		VNC
2000	8734572.69	282126.70	3667647.07	5066925.62
2001	8734572.69	282126.70	3949773.77	4784798.92
2002	8734572.69	282126.70	4231900.47	4502672.22

.../...

.../...

2003	8734572.69	282126.70	4514027.17	4220545.52
2004	8734572.69	282126.70	4796153.86	3938418.83
2005	8734572.69	282126.70	5078280.56	3656292.13
2006	8734572.69	282126.70	5360407.26	3374165.43
2007	8734572.69	282126.70	5642533.96	3092038.73
2008	8734572.69	282126.70	5924660.66	2809912.03
2009	8734572.69	282126.70	6206787.35	2527785.34
2010	8734572.69	282126.70	6488914.05	2245658.64
2011	8734572.69	282126.70	6771040.75	1963531.94
2012	8734572.69	282126.70	7053167.45	1681405.24
2013	8734572.69	282126.70	7335294.15	1399278.54
2014	8734572.69	282126.70	7617420.84	1117151.85
2015	8734572.69	282126.70	7899547.54	835025.15
2016	8734572.69	282126.70	8181674.24	552898.45
2017	8734572.69	282126.70	8463800.94	270771.75
2018	8734572.69	270771.75	8734572.69	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (03).

بما أن الآلة اقتنيت خلال سنة 1988، وعمرها الإنتاجي يقدر ب 31 سنة، وفي سنة 2018 هي نهاية الاهتلاك الكلي للآلة فإن القيمة المحاسبية الصافية (VNC) لسنة 2017 هي نفسها قسط الاهتلاك (A) لسنة 2018، حيث نحصل في النهاية على القيمة المحاسبية الصافية معدومة لسنة 2018 (VNC=0).

والتسجيل المحاسبي يكون كالآتي:

		2000/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	282126.70	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		282126.70
		قسط الاهتلاك لسنة 2000		
		2001/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	282126.70	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		282126.70
		قسط الاهتلاك لسنة 2001		

		2002/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	282126.70	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		282126.70
		قسط الاهتلاك لسنة 2002		

		2003/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	282126.70	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		282126.70
		قسط الاهتلاك لسنة 2003		

ملاحظة: يتم تسجيل نفس القيد المحاسبي الخاص بالاهتلاكات في نهاية كل من السنوات: 2004، 2005، .....، 2017.

إن التسجيل المحاسبي لسنة 2018 يكون كالآتي:

		2018/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	270771.75	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		270771.75
		قسط الاهتلاك لسنة 2000		

والتسجيل المحاسبي للاهتلاك المتراكم كمايلي:

		N/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	8734572.69	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		8734572.69
		اهتلاك متراكم من 2000 إلى 2018		

تتميز هذه الطريقة بالبساطة وكذلك بظهور كل أقساط الاهتلاك السنوية.

المطلب الثاني: تصور نموذج إعادة تقييم الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–كآلية للمحافظة على قيمة أصول المؤسسة

تتم عملية إعادة التقييم لفترات منتظمة كافية للتأكيد على عدم وجود اختلاف جوهري بين القيمة الدفترية القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة عن القيمة السوقية والتي تقدر عادة بمعرفة الخبراء المتخصصين في التقييم والتثمين، في حال عدم جود دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة، يتم التقييم على أساس التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجموع الاهتلاك.

رغم أن مؤسسة مناجم وفوسفات –تبسة–، لا تطبق طريقة إعادة التقييم في التقييم البعدي لأصولها الثابتة وأنها لا تكلف خبير بإعادة تقييم أصولها، ولإعطاء الدراسة طابع أكاديمي قدم التصور لطريقة إعادة التقييم لتثبيت مادي (آلة).

بما أن الآلة ليست ملك للمؤسسة، بل هي عبارة عن إيجار من البنك أو بما يعرف ب lising، فإن المؤسسة لا تستطيع إعادة تقييم الآلة، لعدم وجود خبير يستطيع تقييم الآلة كونها ليست ملك للمؤسسة، وإنها عبارة عن قرض، أي أن قيمة القرض تبقى نفسها دون تغيير.

أي: القيمة السوقية = قيمة القرض.

يجب حساب بعض المعادلات من أجل إعادة تقييم والتسجيل المحاسبي كما يلي:

– حساب معدل إعادة التقييم للسنة 2000:

وذلك بالرجوع إلى المعادلة رقم (19) نجد:

معدل إعادة التقييم = القيمة العادلة(السوقية) ÷ القيمة المحاسبية الصافية

بما أن: القيمة العادلة = قيمة القرض

فإن:

معدل إعادة التقييم = 8734572.69 ÷ 5066925.62 = 1.72

– وكذلك يجب حساب قيمة الآلة بعد إعادة التقييم لسنة 2000، وفق المعادلة رقم (22) الموضحة كما يلي:

قيمة الآلة بعد إعادة التقييم= تكلفة الاقتناء(القيمة الأصلية)×معدل إعادة التقييم.....(22)

قيمة الآلة بعد إعادة التقييم = 8734572.69 × 1.72 = 15023465.03

– حساب الاهتلاك المتراكم بعد إعادة التقييم لسنة 2000، وفق المعادلة رقم (23) الموضحة كما يلي:

الاهتلاك المتراكم بعد إعادة التقييم= اهتلاك المتراكم للسنةN×معدل إعادة التقييم.....(23)

الاهتلاك المتراكم بعد إعادة التقييم = 3667647.07 × 1.72 = 630835.96

– وأخيرا يجب حساب الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2000، وفق المعادلة رقم (24) الموضحة كما يلي:

الاهتلاك بعد إعادة التقييم = اهتلاك السنة N × معدل إعادة التقييم. .....(24)

الاهتلاك بعد إعادة التقييم = 282126.70 × 1.72 = 485257.924

والجدول الآتي يوضح مخطط اهتلاك الآلة بعد إعادة التقييم من سنة 2000 إلى سنة 2018:

الجدول رقم (09): مخطط اهتلاك الآلة لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– بعد إعادة التقييم للفترة (من 2000 إلى 2018)

السنوات	VA	A		VNC
2000	15023465.03	485257.924	485257.924	14538207.11
2001	15023465.03	485257.924	970515.848	14052949.18
2002	15023465.03	485257.924	1455773.772	13567691.26
2003	15023465.03	485257.924	1941031.696	13082433.33
2004	15023465.03	485257.924	2426289.62	12597175.41
2005	15023465.03	485257.924	2911547.544	12111917.49
2006	15023465.03	485257.924	3396805.468	11626659.56

.../...

.../...

2007	15023465.03	485257.924	3882063.392	11141401.64
2008	15023465.03	485257.924	4367321.316	10656143.71
2009	15023465.03	485257.924	4852579.24	10170885.79
2010	15023465.03	485257.924	5337837.164	9685627.866
2011	15023465.03	485257.924	5823095.088	9200369.942
2012	15023465.03	485257.924	6308353.012	8715112.018
2013	15023465.03	485257.924	6793610.936	8229854.094
2014	15023465.03	485257.924	7278868.86	7744596.17
2015	15023465.03	485257.924	7764126.784	(6261761.754)
2016	15023465.03	485257.924	8249384.708	(6747019.678)
2017	15023465.03	485257.924	8734642.632	(7232277.602)
2018	15023465.03	465727.41	9200370.042	(7698005.012)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستناد على الملحق رقم (03).

بما أن الآلة تحقق منافع اقتصادية للمؤسسة، فإن المؤسسة قامت بزيادة العمر الإنتاجي لها. لكن عند تقديم التصور لنموذج إعادة تقييم الآلة في المؤسسة لوحظ أن القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم في نهاية سنة 2012، انخفضت على القيمة الأصلية للآلة، أما خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 لوحظ أن القيمة المحاسبية الصافية أصبحت سالبة.

والتسجيل المحاسبي يكون كالتالي:

		2000/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	485257.924	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		485257.924
		قسط الاهتلاك لسنة 2000		

		2001/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	485257.924	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		485257.924
		قسط الاهتلاك لسنة 2001		

		2002/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة –أصول غير جارية	485257.924	
	2815210	اهتلاك معدات صناعية		485257.924
		قسط الاهتلاك لسنة 2002		

ملاحظة: يتم تسجيل نفس القيد المحاسبي الخاص بالاهتلاكات في نهاية كل من السنوات: 2003، 2004، 2014...

وهذا ما يفسر عدم قيام المؤسسة بعملية إعادة التقييم للآلة لأنها محاسبيا آلة مهتلكة بالكامل أكثر من العمر الإنتاجي المحدد عند تاريخ اقتناءها.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تعتبر طريقة إعادة التقييم من الطرق المعتمدة حديثا في التقييم المحاسبي، حيث أوصت العديد من المنظمات والهيئات المهنية بتطبيقها نظرا لأهميتها، ودورها في إبراز العديد من الظروف والأحداث الاقتصادية التي قد تؤثر على التثبيتات المادية.

تتطلب طريقة إعادة التقييم الجهد، التكلفة والوقت، مما قد يفقد المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة، نتيجة عدم توفر خاصية الوقتية. لذا تتطلب هذه الطريقة معالجة كم هائل من المعلومات حول البيئة الداخلية للمؤسسة وكذا بيئتها الداخلية.

إن تحديد القيمة العادلة (السوقية) للتثبيتات المادية، يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، فهي تعطي صورة أقرب للواقع، وهذا ما لا يتطابق مع حالة أن يكون التثبيت المادي آلة مستأجرة من البنك كما هو الحال في هذه الدراسة، ويفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة (السوقية)، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير.

إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة أو بما يعرف بإعادة التقييم، يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للتثبيتات المادية، إلا أن الواقع العملي الاقتصادي الجزائري يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية لعدم توفرها أحيانا.

وعموما يمكن القول أن عملية التقييم وفق القيمة السوقية (إعادة التقييم) في الجزائر تواجه عدة عراقيل تتعلق أساسا بالذاتية عند تقديرها وافتقارها إلى المصداقية والموضوعية لعدم وجود سوق نشط ومنظم وفعال يمكن من خلاله تحديد القيمة السوقية بكل موضوعية.

أما بالنسبة لإعادة تقييم تثبيت مادي آلة بالمؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات فلها عدة عراقيل من أهمها أن الآلة مستأجرة من البنك، وعدم إحضار خبير من أجل تحديد القيمة السوقية لها كونها ليست ملك للمؤسسة.

إن مؤسسة مناجم فوسفات لا تقوم بعملية إعادة التقييم للآلة التي أجريت عليها الدراسة لأنها محاسبيا آلة مهتلكة بالكامل وتنتج أكثر من العمر الإنتاجي المحدد عند تاريخ اقتنائها.

رغم بعض سلبيات طريقة إعادة التقييم إلا أنها تبقى ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، لذا يجب تطبيقها بشكل دقيق وعدم التلاعب في نتائجها.

بالرغم أن مؤسسة مناجم الفوسفات من أهم المؤسسات الوطنية في إنتاج وتسويق الفوسفات في الأسواق العالمية، إلا أنها لا تقوم بعملية تقييم لرأس مالها.

خلاصة

لقد تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح لإعادة التقييم على المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات –تبسة–، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المنهجية والأدوات المستعملة في الدراسة، والمبحث الثاني عرض النتائج والمناقشة.

ولقد لوحظ أن المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات –تبسة– لا تقوم بعملية إعادة التقييم في نهاية كل سنة مالية.

وعند إعادة تقييم آلة المؤسسة وجدنا أن هذه الآلة ليست ملك للمؤسسة بل هي مستأجرة من البنك أنها اهتلكت محاسبيا بالكامل إلا أنها لازالت تستغل بالمؤسسة، لذلك قدمت في هذه الدراسة بتصور نموذج إعادة تقييم تثبيت مادي، وبعض الأجزاء التي تعرضنا إليها في الجانب النظري لم تكن مطابقة نوعا ما على العمل الميداني وهذا راجع إلى طبيعة ونشاط المؤسسة.

وقد تؤدي عملية إعادة التقييم إلى زيادة أسهم المؤسسة والمحافظة على رأس مالها.

خاتمة

ملخص

تناول هذا البحث أحد المواضيع الهامة في المحاسبة، ألا وهو "التقييم الدوري للتثبيتات المادية"، حيث تم دراسة هذا الموضوع في ظل مختلف الممارسات المحاسبية المتعارف عليها، والهدف الأساسي لهذا البحث هو إبراز أهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة.

نظرا لتعدد بنود التثبيتات المادية، فقد تم التركيز على أحد الآلات نظرا لأهميتها في استمرار نشاط المؤسسة، فهي تمثل جزءا مهما من رأس المال الثابت للمؤسسات الإنتاجية، حيث يتم الاحتفاظ بها واستخدامها لعدة دورات محاسبية، وهذا ما يوجب توزيع قيمتها على جميع الدورات المحاسبية المستفيدة من خدماتها أي تحقق منافع اقتصادية للمؤسسة، لذا فإن التقييم الدوري للتثبيتات المادية جد مهم.

بما أن الغرض الرئيسي للتقييم الدوري يتمثل في إبراز جميع الأحداث والعمليات والظروف التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، أصبح من الضروري تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في مجال التقييم المحاسبي، لتواكب التحولات التي تميز البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة الجزائرية، حتى تسمح بإبراز جميع الأحداث والعمليات والظروف التي تؤثر عليها. لذا فإن النظام المحاسبي المالي أتاح بديلين لتقييم التثبيتات المادية، وكل بديل يمكن أن يعكس ظروف معينة أثرت على المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، وبالتالي يمكن للمؤسسة الجزائرية استخدام البديل الذي يعكس الأحداث الاقتصادية التي أثرت عليها، وذلك حسب طبيعة نشاطها ووفقا لظروفها الخاصة.

نظرا لتعدد بدائل تقييم التثبيتات المادية وصعوبة تطبيقها في الواقع، فقد تم التركيز على أحد هذه البدائل، وهي "طريقة إعادة التقييم" كنموذج مقترح، لتوضيح ما تعرضت له التثبيتات المادية للمؤسسة من اهتلاكات ليتم إظهارها بصورتها الحقيقية في نهاية السنة.

تعتبر عملية إعادة تقييم التثبيتات المادية أمرا ضروريا من أجل معرفة القيم الحقيقية في نهاية كل سنة مالية.

وقد مكن هذا البحث من الوقوف على نتيجة، مفادها أن التقييم الدوري للتثبيتات المادية يرتبط بمفهوم المحافظة على قيمة المؤسسة.

اختبار فرضيات البحث

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي، تم اختبار مدى صدق فرضيات البحث التي تم تبنيها في البداية كانت النتائج كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** " إن قيمة المؤسسة يتم المحافظة عليها انطلاقا من التقييم الدوري لتثبيتاتها المادية باعتبارها من بين البنود المهمة ضمن أصول المؤسسة"، فقد تم تأكيد صدق هذه الفرضية، وذلك بالتحديد السليم للدخل يتطلب تبني مفهوم معين للمحافظة على رأس المال، والمحافظة على رأس المال تتطلب اختبار أساس (تاريخ، جاري) ووحدة (وحدة نقد اسمية أو حقيقية) للتقييم، أما التحديد السليم للدخل فيسمح بتجنب القيام بأي توزيعات قد تكون من رأس المال وبالتالي تجنب تآكله تدريجيا؛

- **الفرضية الثانية:** "تساهم طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية في المحافظة على قيمة المؤسسة"، فقد تم التأكد من صدق هذه الفرضية، من خلال الزيادة في أسهمها وأنها تعطي معلومات مالية صادقة ومعبرة على واقع المؤسسة الحقيقي، أي أنها تعطي معلومات مالية ملاءمة لمستخدمي هذه المعلومات.

- **الفرضية الثالثة:** "إعادة تقييم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة لا توفر معلومات مالية ملاءمة للمؤسسة"، ولقد تم إثبات عدم صدق هذه الفرضية، وذلك بدليل أن القيمة العادلة تراعي مختلف الظروف المحيطة بالمؤسسة كتغيرات الأسعار، وتؤدي إعادة التقييم بالقيمة العادلة إلى المحافظة على رأس مال المؤسسة، ولذلك فهي تعطي معلومات مالية ملاءمة وصادقة.

- **الفرضية الرابعة:**"إمكانية تطبيق طريقة إعادة تقييم التثبيتات المادية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– "، لقد تم إثبات عدم صدق هذه الفرضية، وذلك أن التثبيت المادي (آلة) لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– مستأجر من البنك، وطريقة إعادة التقييم تقوم على القيمة العادلة (القيمة السوقية) والمؤسسة لا يمكنها إحضار خبير من أجل تحديد هذه القيمة كونها ليست ملك للمؤسسة.

نتائج البحث

بعد التطرق لمختلف عناصر هذا البحث، تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– يقوم نشاط المؤسسة على التثبيتات المادية لمالها من أهمية بالغة داخل المؤسسة، لأنها تمثل حجر الأساس؛

– تعتبر التثبيتات المادية من بين البنود المهمة ضمن هيكل أصول المؤسسات نظرا لأهميتها في تحقيق تدفقات نقدية؛

– تتطلب المحافظة على قيمة المؤسسة (المحافظة على رأس مالها)، القيام بعملية تقييم تثبيتاتها المادية بصفة دورية، نظرا للتغيير السريع الذي يميز البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما قد يؤدي إلى تدهور المنافع الاقتصادية للتثبيتات المادية؛

– يعتمد الحكم على مختلف بدائل تقييم التثبيتات المادية على مدى تضمنها لأخطاء القياس وأخطاء التوقيت، بالإضافة إلى درجة ملاءمتها، موضوعيته ا، قابليتها للتحقق ومدى تمثيلها للواقع الاقتصادي (الصورة الصادقة)؛

– لتقييم تثبيتات مادية هناك بديلين لتقييمهما طريقة انخفاض القيمة وطريقة إعادة تقييم اعتمادا على القيمة العادلة؛

– إن طريقة إعادة التقييم تعتبر من الطرق المعتمدة والمهمة في التقييم المحاسبي للتثبيتات المادية؛

– تسمح طريقة إعادة التقييم بالحصول على نتائج ملاءمة وتمثل الواقع الاقتصادي بصدق؛

– تواجه عملية إعادة التقييم في المؤسسات الجزائرية عدة عراقيل تتعلق أساسا بالذاتية عند تقديرها وافتقارها إلى المصداقية والموضوعية لعدم وجود سوق نشط ومنظم وفعال يمكن من خلاله تحديد القيمة السوقية بكل موضوعية؛

– مؤسسة مناجم الفوسفات لا تطبق طريقة إعادة التقييم للتثبيت المادي (آلة) لعدة أسباب أهمها أن التثبيت المادي (آلة) ليس ملك للمؤسسة، وأن هذا التثبيت محاسبيا مهتلك تماما أكثر من العمر الإنتاجي المحدد عند تاريخ اقتنائه؛

– رغم بعض سلبيات طريقة إعادة التقييم، إلا أنها ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، لذا يجب تطبيقها بشكل دقيق وعدم التلاعب في نتائجها؛

– رغم أن مؤسسة مناجم الفوسفات من أهم المؤسسات الوطنية في إنتاج وتسويق الفوسفات في الأسواق العالمية، إلا أنها لا تقوم بعملية تقييم لرأس مالها.

التوصيات المقترحة

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن إبداء التوصيات التالية للمؤسسة موضع الدراسة.

– ضرورة إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة بالأخص التثبيتات المادية في نهاية كل سنة مالية؛

– البحث في تطوير العمل بطريقة إعادة التقييم في ظل عدم توفر الآلة ملك للمؤسسة؛

– التنسيق مابين أكاديمي مهني المحاسبة، من أجل التعرف والتقرب من مستجدات المشاكل المحاسبية، ثم القضاء عليها؛

– أما في البيئة الجزائرية فنوصي أيضا بالتنسيق مابين البحوث الجامعية، في النظرة العلمية، وخبرة المهنيين في النظرة العملية للتقييم وإعادة التقييم؛

– تشجيع المؤسسات والباحثين والمدرسين على الاهتمام بالتثبيتات المادية ومتابعتها لما فيها من تغيرات وتطورات التي من خلالها تعكس صورة المؤسسة؛

– الاحتكاك بالأجانب ذوي الخبرة وخاصة في مجال الاقتصاد، والوقوف عند العثرات التي من شأنها تعرقل المسار في المجال المحدد، والاستفادة من الخبرة الأجنبية، ومن ذلك النهوض بالقطاع إلى الأمام؛

– توسيع ثقافة الأفراد والمؤسسات بالسوق النشط والتعريف بها، وتنظيم بعض الملتقيات، والأيام الدراسية تتعلق بها وايجابياتها؛

– لابد من استخدام طريقة إعادة التقييم في مجال تقييم التثبيتات المادية من أجل الوثوق بالبيانات المقدمة لإعداد القوائم المالية وموثوقية نتائج القياس المحاسبي المستند إليها ومن ثم تستطيع المؤسسة مواجهة التحديات الراهنة والحاصلة في مجال الأعمال وتعزز استمرارية المؤسسات رغم التغيرات السريعة في بيئة الأعمال؛

– كما يقترح على المؤسسة مناجم الفوسفات somiphos تشجيع الطلاب على الاهتمام بالجانب النظري للمحاسبة وتطبيقه في الواقع وذلك بفتح المجال للطلبة وإتاحة فرص التربص أو التمهين.

آفاق البحث

يشار إلى أن البحث لم يحط بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع وذلك نظرا لتشعبه، ويبقى البحث مفتوحا خاصة في المجالات التالية:

- دراسة مختلف بدائل التقييم المحاسبي والمشاكل المتعلقة بتطبيقها في ظل البيئة الجزائرية؛

- مدى ملاءمة مختلف بدائل التقييم المحاسبي لاتخاذ القرارات في ظل خصوصيات الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الجزائرية؛

- إمكانية تفعيل نموذج إعادة التقييم في مؤسسة مناجم الفوسفات somiphos.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المادة210.

ثانيا: الكتب باللغة العربية

1- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008؛

2- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007؛

3- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/AIS** ، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010؛

4- حواس صلاح، **المحاسبة العامة**، دروس مواضيع ومسائل محلولة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر؛

5- حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007؛

6- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري- التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005؛

7- شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية** ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009؛

8- طارق عبد العال حماد، **التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008؛

9- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990؛

10- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009؛

11- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2011؛

12- عبد الوهاب ناصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004؛

13- محمد أبو نجار، جمعة حميدان، **المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي** ، دار وائل، عمان، الأردن، 2008؛

14- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010؛

15- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح** ، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007؛

16- محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية** ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002؛

17- هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/ AIS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2010؛

18- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.

ثالثا: الكتب بالفرنسية

1- Stéphan BRUN، ***IFRS/IAS les norms internationals d'information financière***، GUALINO Editeur EJA، Paris، 2006؛

2- Nor bertguedj، **finance d'entreprise les régles du jeu**، 2é-edition، dégaristion، paris، 2001؛

3- pierre vernimmen، **finance d'entreprise**، edition 8éme، dalloz، paris، 2010.

رابعا: رسائل التخرج

1- بلخير بكاري، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة 2010/2009؛

2- السعيد بريكة، **خلق القيمة في البنك: حالة *Société Générale BNP Paribas***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005؛

3- عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية دراسة بورصتي الجزائر وباريس** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007/2006؛

4- علي بن الضب، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة حالة بورصة الكويت 2006-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008-2006؛

5- هواري سويسي، **تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

خامسا: المجلات والملتقيات

1- عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية** ، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2006؛

2- هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس لأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة** ، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010؛

3- عبد الحميد حفيظ، **محاضرات في تقييم المؤسسات** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016-2017.

سادسا: المواقع الالكترونية

1-Ministères des finances، **Projet de systèmecomptable financier**، Disponiblesurlelien:

http://blogs-static.maktoob.com/userFiles/a/l/ali-comptable/office/nouveaupcn.pdf، 2010، p5.

الملاحق

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

الملحق رقم: (01).

Comptes consolidés au 31/12/2015

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2015			2014
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		**406 955 282,30**	**193 701 612,41**	**213 253 669,89**	**1 432 506,81**
Immobilisations corporelles		**11 323 016 323,14**	**7 517 824 183,07**	**3 805 192 140,06**	**4 239 177 647,26**
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		965 221 474,61	625 683 804,03	339 537 670,58	388 856 793,92
Autres immobilisations corporelles		10 357 794 848,52	6 892 140 379,04	3 465 654 469,48	3 850 320 853,34
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		**387 474 308,90**	-	**387 474 308,90**	**582 964 495,90**
Immobilisations financières		**24 670 521 550,64**	-	**24 670 521 550,64**	**19 422 966 840,72**
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 669 174 261,38	-	24 669 174 261,38	19 420 976 914,87
Impôts différés actif		1 347 289,26	-	1 347 289,26	1 989 925,85
TOTAL ACTIF NON COURANT		**36 787 967 464,97**	**7 711 525 795,48**	**29 076 441 669,49**	**24 246 541 490,69**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**1 321 542 512,80**	**192 900 884,88**	**1 128 641 627,93**	**1 308 521 149,62**
Créances et emplois assimilés		**2 799 021 355,49**	**25 035 276,90**	**2 773 986 078,59**	**2 418 905 858,10**
Clients		1 243 189 865,46	25 035 276,90	**1 218 154 588,57**	1 012 080 416,81
Autres débiteurs		90 719 044,73	-	**90 719 044,73**	82 418 762,47
Impôts		1 120 199 311,35	-	**1 120 199 311,35**	976 444 179,95
Autres actifs courants		344 913 133,94	-	**344 913 133,94**	347 962 498,87
Disponibilités et assimilés		**2 492 867 367,53**	-	**2 492 867 367,53**	**962 742 117,89**
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		2 492 867 367,53	-	**2 492 867 367,53**	**962 742 117,89**
TOTAL ACTIF COURANT		**6 613 431 235,83**	**217 936 161,77**	**6 395 495 074,05**	**4 690 169 125,61**
TOTAL GENERAL ACTIF		**43 401 398 700,80**	**7 929 461 957,26**	**35 471 936 743,54**	**28 936 710 616,30**

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

الملحق رقم: (٥٤).

Comptes consolidés au 31/12/2016

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2016			2015
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		**467 764 692,30**	**344 763 209,94**	**123 001 482,36**	**213 253 669,89**
Immobilisations corporelles		**14 267 272 894,64**	**9 442 294 227,79**	**4 824 978 666,85**	**3 805 192 140,06**
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 204 350 287,89	783 708 318,37	420 641 969,52	339 537 670,58
Autres immobilisations corporelles		13 062 922 606,75	8 658 585 909,42	4 404 336 697,33	3 465 654 469,48
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		**450 143 973,07**	-	**450 143 973,07**	**387 474 308,90**
Immobilisations financières		**29 987 124 608,24**	-	**29 987 124 608,24**	**24 670 521 550,64**
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		**7 000 000 000,00**	-	**7 000 000 000,00**	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		22 985 575 999,90	-	22 985 575 999,90	24 669 174 261,38
Impôts différés actif		1 548 608,34	-	1 548 608,34	1 347 289,26
TOTAL ACTIF NON COURANT		**45 172 306 168,25**	**9 787 057 437,73**	**35 385 248 730,52**	**29 076 441 669,49**
		-	-	-	
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**1 855 391 899,86**	**221 725 155,03**	**1 633 666 744,83**	**1 128 641 627,93**
Créances et emplois assimilés		-	-	-	**2 773 986 078,59**
Clients		2 283 772 521,36	30 408 147,82	**2 253 364 373,54**	1 218 154 588,57
Autres débiteurs		125 875 661,78	-	**125 875 661,78**	90 719 044,73
Impôts		1 441 112 263,87	-	**1 441 112 263,87**	1 120 199 311,35
Autres actifs courants		397 931 464,50	-	**397 931 464,50**	344 913 133,94
Disponibilités et assimilés		-	-	-	**2 492 867 367,53**
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		608 742 509,49	-	**608 742 509,49**	**2 492 867 367,53**
TOTAL ACTIF COURANT		**6 712 826 320,86**	**252 133 302,85**	**6 460 693 018,01**	**6 395 495 074,05**
		-	-	-	
TOTAL GENERAL ACTIF		**51 885 132 489,11**	**10 039 190 740,58**	**41 845 941 748,53**	**35 471 936 743,54**

الملحق رقم: (03).

Immobilisation : Assises Rial Quai
Date d'acquisition : 01/01/1988
Codification : 4121001003
N° Compte SCF : 2137110000
Valeur : 8 734 572,69 DA
Novelle durée d'utilité : 31 ans
Nouveau taux d'amortissement :3,23 %

SIMULATION

Ancienne situation						Nouvelle situation						
Date	Montant	Taux	Amort annuel	Cumul amort	VNC	Date	Montant	Taux	Amort annuel	Cumul amort	VNC	Ecart D'amort
1988	8 734 572,69	10%	873 457,27	873 457,27	7 861 115,42	1988	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	282 126,70	8 452 445,99	591 330,57
1989	8 734 572,69	10%	873 457,27	1 746 914,54	6 987 658,15	1989	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	564 253,40	8 170 319,29	591 330,57
1990	8 734 572,69	10%	873 457,27	2 620 371,81	6 114 200,88	1990	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	846 380,09	7 888 192,60	591 330,57
1991	8 734 572,69	10%	873 457,27	3 493 829,08	5 240 743,61	1991	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	1 128 506,79	7 606 065,90	591 330,57
1992	8 734 572,69	10%	873 457,27	4 367 286,35	4 367 286,35	1992	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	1 410 633,49	7 323 939,20	591 330,57
1993	8 734 572,69	10%	873 457,27	5 240 743,61	3 493 829,08	1993	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	1 692 760,19	7 041 812,50	591 330,57
1994	8 734 572,69	10%	873 457,27	6 114 200,88	2 620 371,81	1994	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	1 974 886,89	6 759 685,80	591 330,57
1995	8 734 572,69	10%	873 457,27	6 987 658,15	1 746 914,54	1995	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	2 257 013,58	6 477 559,11	591 330,57
1996	8 734 572,69	10%	873 457,27	7 861 115,42	873 457,26	1996	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	2 539 140,28	6 195 432,41	591 330,57
1997	8 734 572,69	10%	873 457,27	8 734 572,69	0,00	1997	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	2 821 266,98	5 913 305,71	591 330,57
											S/Total	5 913 305,71
1998						1998	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	3 103 393,68	5 631 179,01	282 126,70
1999						1999	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	3 385 520,37	5 349 052,32	282 126,70
2000						2000	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	3 667 647,07	5 066 925,62	282 126,70
2001						2001	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	3 949 773,77	4 784 798,92	282 126,70
2002						2002	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	4 231 900,47	4 502 672,22	282 126,70
2003						2003	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	4 514 027,17	4 220 545,52	282 126,70
2004						2004	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	4 796 153,86	3 938 418,83	282 126,70
2005						2005	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	5 078 280,56	3 656 292,13	282 126,70
2006						2006	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	5 360 407,26	3 374 165,43	282 126,70
2007						2007	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	5 642 533,96	3 092 038,73	282 126,70
2008						2008	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	5 924 660,66	2 809 912,03	282 126,70
2009						2009	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	6 206 787,35	2 527 785,34	282 126,70
2010						2010	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	6 488 914,05	2 245 658,64	282 126,70
2011						2011	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	6 771 040,75	1 963 531,94	282 126,70
2012						2012	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	7 053 167,45	1 681 405,24	282 126,70

تابع الملحق رقم (03)

2013						2013	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	7 335 294,15	1 399 278,54	- 282 126,70
2014						2014	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	7 617 420,84	1 117 151,85	- 282 126,70
2015						2015	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	7 899 547,54	835 025,15	- 282 126,70
2016						2016	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	8 181 674,24	552 898,45	- 282 126,70
2017						2017	8 734 572,69	3,23%	282 126,70	8 463 800,94	270 771,75	282 126,70
2018						2018	8 734 572,69	3,23%	270 771,75	8 734 572,69	0,00	270 771,75
Total			8 734 572,69			Total			8 734 572,69			0,00

Ecritures 31/12/2013

Fiscalement

28	115	5 913 305,71	5 913 305,71	Déduction des Réajustements

Réajustement Dotations D'amortissements 1988 a 1997

115	134	1 478 326,43	1 478 326,43

Constatation I,D,Passif sur impactt amortissements

115	28	4 231 900,47	4 231 900,47	Dotations à Réintégrée

Constatation dotations 1998 a 2012

134	115	1 057 975,12	1 057 975,12

Constatation I,D,Passif sur dotations 1998 a 2012

68	28	282 126,70	282 126,70	Dotations à Réintégrée

Constatation dotation 2013

134	693	70 531,67	70 531,67

Constatation I.D.Passif sur dotation 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير
نيابة عمادة الكلية المكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر / تقرير ليسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة): د.عمامرة ياسمينة
أستاذ محاضر (أ)
جامعة العربي التبسي.تبسة

المشرف على مذكرة تخرج ماستر / تقرير تربص ليسانس للسنة الجامعية: 2016/2017

ليسانس

الطلبة الاتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل

الماستر

الطلبة الاتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
شحري اليامنة	مالية المؤسسة	التخصيص الدوري للتثبيتات المادية كآلية للحفاظ على قيمة المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات Somiphos تبسة سلاح الخنشرة: (2011 - 2016).
شابو عميرة		

أوافق على القيام بطبع المذكرة أو التقرير وهذا بعد المراجعة

اللقب والاسم: د.عمامرة ياسمينة
أستاذ محاضر (أ)
جامعة العربي التبسي.تبسة

الامضاء

تاريخ الامضاء: 2017/07/29

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

الرقم: ...../ق.ع.م.م /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ح.ع.ت.ت/2017 /2018

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : .....فوسفاط SOMIPHOS.....

مقرها في : .....تبسة.....

ممثلة من طرف : .....

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-.شعوي السامية

2:.بشتا بو قصيرة

3:.....

4:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص:.مالية المؤسسة.

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة المالية والمحاسبة.....

الفترة من : ...20 فيفري.....إلى :.05 أفريل 2018....

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤهنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في: 06 فيفري 2018

رئيس القسم

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
رئيس قسم المالية و المحاسبة
د. قتـــال عبد العزيـــز

ممثل المؤسسة

SOCIETE DES MINES DE PHOSPHATES
Direction des Ressources
SOPHOS Spa TEBESSA